التغير الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة (المجتمع العراقي نموذج): مقاربات نظرية في التحليل والتفسير

م.م. هديل ساجد مطر
كلية الآداب–جامعة بابل

الكلمات المفتاحية: التغير، التغير الاجتماعي، المجتمع، البناء الاجتماعي، المجتمع العراقي

الملخص:

يتناول البحث ظاهرة التغير الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة بوصفها من أكثر الظواهر السوسيولوجية تعقيدًا وتأثيرًا في بنية المجتمع ووظائفه، متخذًا من المجتمع العراقي نموذجًا للتحليل والتفسير.

ويهدف البحث إلى تحليل مفهوم التغير الاجتماعي والكشف عن أبعاده ومجالاته، مع التركيز على أبرز المقاربات النظرية التي سعت إلى تفسير هذه الظاهرة، مثل النظرية الوظيفية، ونظريات الحداثة وما بعد الحداثة، والمقاربة التفاعلية الرمزية. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بالمنهج المقارن، من خلال تحليل الأدبيات والدراسات السوسيولوجية ذات الصلة، بهدف إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين التفسيرات النظرية المختلفة. وتوصل البحث إلى أن التغير الاجتماعي عملية ديناميكية مستمرة تنتج عن تفاعل عوامل اقتصادية وثقافية وسياسية وتكنولوجية داخلية وخارجية، وأن تسارع التغير في المجتمعات المعاصرة يرتبط بشكل وثيق بالعولمة والتطور التكنولوجي. كما بيّن البحث أن المجتمعات النامية تواجه تحديات خاصة في التوفيق بين متطلبات التحديث والحفاظ على الهوية الثقافية. ويختتم البحث بالتأكيد على أهمية تبني رؤية تكاملية في تفسير التغير الاجتماعي بما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاستقرار المجتمعي.

المقدمة:

يعد التغير الاجتماعي من الظواهر المحورية التي استأثرت باهتمام واسع في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة، لما ينطوي عليه من تأثير عميق في تشكيل البنى الاجتماعية وتوجيه مسارات تطور المجتمعات الإنسانية. فالمجتمع بطبيعته كيان ديناميكي لا يعرف الجمود أو الثبات المطلق، بل يخضع لتحولات مستمرة تطال أنماط العلاقات الاجتماعية، ومنظومات القيم، وأشكال التنظيم الاقتصادي والسياسي غير أن السمة الأبرز التي تميز المجتمعات المعاصرة تكمن في تسارع وتيرة هذا التغير واتساع نطاقه بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي المتلاحق وانتشار وسائل الاتصال الحديثة وتصاعد تأثير العولمة التي أسهمت في تقارب

المجتمعات وتداخل ثقافاتها وأنساقها الاجتماعية. وقد أفضى التطور التكنولوجي إلى إحداث تحولات نوعية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، إذ أعاد تشكيل أساليب الإنتاج والعمل وفتح المجال أمام أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي، كما أسهم في إحداث تغيرات ملموسة في منظومة القيم والعلاقات الأسرية والتعليمية والمهنية، وإلى جانب ذلك أدت العولمة دورًا محوريًا في تسريع عمليات التغير الاجتماعي من خلال تعزيز التبادل الثقافي والاقتصادي بين المجتمعات، الأمر الذي نتج عنه ظهور أنماط ثقافية واجتماعية جديدة، وإعادة صياغة الهويات الاجتماعية للأفراد والجماعات ولم تقتصر هذه التحولات على المجتمعات الصناعية المتقدمة، بل امتدت آثارها إلى المجتمعات النامية التي تجد نفسها أمام تحديات مزدوجة تتمثل في التكيف مع متطلبات الحداثة، مع السعي في الوقت ذاته إلى الحفاظ على خصوصيتها الثقافية والاجتماعية.

وفي سياق هذه التحولات المتسارعة برزت الحاجة الملحة إلى تطوير أطر نظرية قادرة على تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي وتحليل أبعادها المتشابكة، فقد قدم علماء الاجتماع مقاربات تفسيرية متعددة انطلقت كل منها من منطلقات فكرية مختلفة؛ حيث نظرت النظرية الوظيفية إلى التغير الاجتماعي بوصفه عملية تكيف تهدف إلى الحفاظ على التوازن والاستقرار، أما نظريات الحداثة وما بعد الحداثة فقد انصبت على تحليل تأثير التكنولوجيا والعولمة في إعادة تشكيل المجتمعات المعاصرة، بينما سعت المقاربات التفاعلية الرمزية إلى فهم التغير الاجتماعي من خلال التفاعلات اليومية والمعاني التي يضفيها الأفراد على سلوكهم الاجتماعي. وبالتالي لا يمكن النظر إلى التغير الاجتماعي بوصفه مجرد تحول في البنية الاجتماعية، بل هو عملية معقدة وديناميكية تتفاعل فيها عوامل اقتصادية وثقافية وسياسية وتكنولوجية وتتداخل آثارها على مستويات متعددة، ومن ثم تكتسب دراسته أهمية علمية خاصة لفهم طبيعة المجتمعات المعاصرة وآليات تطورها، كما يسهم تحليل التغير الاجتماعي في الكشف عن جملة من التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة من بينها تراجع بعض القيم التقليدية، وظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية، واتساع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن الإشكالات المرتبطة بالهوية الثقافية والانتماء الاجتماعي.

وانطلاقًا من هذه المعطيات يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة التغير الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة من خلال دراسة المقاربات النظرية المختلفة التي تناولتها، وتحليل مدى قدرتها على تفسير التحولات الاجتماعية الراهنة، كما يهدف إلى تقديم رؤية تحليلية معمقة تسهم في فهم ديناميكيات التغير الاجتماعي بما يدعم الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة تستجيب لمتطلبات التطور، وتحافظ في الوقت ذاته على تماسك المجتمعات واستقرارها.

المحور الأول: عناصر البحث الرئيسة

أولًا: مشكلة البحث

يشهد العالم المعاصر تحولات اجتماعية متسارعة شملت مختلف أنماط الحياة الإنسانية نتيجة التطور التكنولوجي المتنامي واتساع نطاق العولمة، فضلًا عن التغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أعادت تشكيل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات، وقد أسهم هذا التسارع في ظهور أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي وأحدث تبدلات واضحة في منظومات

القيم والأعراف والتقاليد، إلى جانب إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة والمؤسسات التعليمية والاقتصادية والسياسية.

ورغم كثرة الدراسات التي تناولت ظاهرة التغير الاجتماعي، إلا أنه لا تزال الإشكالية قائمة فيما يتعلق بتفسير طبيعته وأسبابه وآثاره في ظل تعدد المقاربات النظرية واختلاف مرجعياتها الفكرية، كما تواجه المجتمعات المعاصرة، ولا سيما المجتمعات النامية تحديات متزايدة في التكيف مع هذه التحولات، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة النظريات الاجتماعية، التقليدية منها والحديثة على تقديم تفسير شامل ودقيق لهذه الظاهرة، ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في محاولة تحليل التغير الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة من خلال استعراض المقاربات النظرية المختلفة، وبيان مدى فاعليتها في تفسير التحولات الاجتماعية الراهنة وفهم ديناميكياتها وانعكاساتها على استقرار المجتمع وتماسكه.

ثانيًا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من تناوله لظاهرة التغير الاجتماعي بوصفها إحدى القضايا المركزية في الفكر السوسيولوجي المعاصر، لما لها من ارتباط وثيق بمسار تطور المجتمعات واستقرارها، إذ يسهم البحث في تقديم رؤية تحليلية علمية تسلط الضوء على الاتجاهات النظرية المختلفة التي عالجت هذه الظاهرة، بما يساعد على تعميق الفهم العلمي لأبعادها المتعددة، كما تتجلى أهمية البحث في كونه يوفر إطارًا معرفيًا يمكن أن يفيد الباحثين وصناع القرار في تحليل المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التحولات المتسارعة ووضع سياسات واستراتيجيات تنموية تتلاءم مع متطلبات الواقع الاجتماعي، إضافة إلى ذلك يسهم البحث في تعزيز الوعي بأهمية التكامل بين النظريات الاجتماعية في تفسير الظواهر المركبة، بما يدعم تحقيق التوازن بين المحافظة على الهوية الثقافية والاستجابة لمتطلبات الحداثة، ومن الناحية التطبيقية تبرز أهمية البحث في إمكانية الإفادة من نتائجه في تطوير أداء المؤسسات الاجتماعية، ولا سيما المؤسسات التربوية، بما يتناسب مع التحولات التي تشهدها المجتمعات المعاصرة.

ثالثًا: أهداف البحث

1. استكشاف المفاهيم الأساسية للتغير الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة.
2. دراسة أبرز النظريات والمقاربات السوسيولوجية المفسرة لظاهرة التغير الاجتماعي.
3. تقديم تفسير علمي للتغير الاجتماعي وتأثيره على المجتمعات الحديثة.

رابعًا: أسئلة البحث

1. ما المقصود بالتغير الاجتماعي في سياق المجتمعات المعاصرة؟
2. ما الخصائص والمظاهر التي تميز التغير الاجتماعي في العصر الحديث؟
3. ما العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية والتكنولوجية التي تسهم في إحداث التغير الاجتماعي؟
4. ما أبرز النظريات والمقاربات السوسيولوجية التي تناولت تفسير هذه الظاهرة؟
5. ما دور العولمة والتطور التكنولوجي في تسريع عمليات التغير الاجتماعي؟

خامسًا: منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه من أنسب المناهج لدراسة الظواهر الاجتماعية ذات الطابع النظري، ويقوم هذا المنهج على وصف ظاهرة التغير الاجتماعي وصفًا علميًا دقيقًا، وتحليل أبعادها المختلفة في ضوء المقاربات النظرية السوسيولوجية، بما يتيح فهمًا أعمق لديناميكياتها وآثارها، حيث يتبنى هذا البحث نظرية الحداثة المتأخرة بوصفها إطارًا نظريًا وتفسيريًا رئيسًا لتحليل التحولات الاجتماعية في المجتمع العراقي المعاصر، وذلك لما توفره من أدوات تحليلية لفهم التغيرات البنيوية والثقافية التي تشهدها المجتمعات الحديثة. وتنطلق هذه النظرية من أن عمليات التحديث المتسارعة والعولمة والتطور التكنولوجي تؤدي إلى إعادة تشكيل الأنماط الاجتماعية التقليدية وإنتاج أشكال جديدة من الهوية والعلاقات الاجتماعية. كما تؤكد على مفهوم الانعكاسية الاجتماعية الذي يجعل الأفراد أكثر قدرة على مراجعة اختياراتهم وإعادة بناء هوياتهم في ضوء المتغيرات المستمرة، وهو ما ينسجم مع طبيعة التحولات التي يشهدها المجتمع العراقي في المرحلة الراهنة.

سادسًا: مفاهيم البحث

1. التغير الاجتماعي

أ) التغير لغة

إن مفهوم التغير في اللغة العربية هو لفظ مشتق من الفعل (غ، ي، ر)، الذي يدل على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى أو استبدال شيء بآخر، فقد ورد في لسان العرب لابن منظور أن التغير يعني تحول الشيء عن حالته الأولى حيث يشير إلى أن "التغير هو الانتقال من حال إلى حال أخرى، ويقال: غير الشيء إذا بدله وجعله على غير ما كان عليه" **(ابن منظور، 1988، ص155)**. كما جاء في المعجم الوسيط أن التغير هو "تحول الشيء من حالة إلى حالة أخرى"، ويستخدم للدلالة على التبدل الذي يصيب الأشياء المادية أو المعنوية، مما يدل على أن التغير لا يقتصر على الجوانب المادية فقط، بل يشمل الأفكار والسلوكيات والظواهر المختلفة **(نخبة من اللغويين، ج2، 1972، ص570)**. أما في تاج العروس فقد ورد أن التغير يعني "إزالة الشيء عن حاله واستبداله بحال أخرى"، وهو تعريف يؤكد أن التغير يرتبط بحدوث تحول قد يكون تدريجيًا أو مفاجئًا، ويشير إلى انتقال الشيء من وضع سابق إلى وضع جديد مختلف عنه **(الزبيدي، 2001، ج28، 368)**.

ب) التغير اصطلاحًا

عرف التغير بأنه انتقال الشيء من حالة إلى أخرى تختلف عنها في الشكل أو المضمون أو الخصائص **(صابر، 1962، ص188)**. كما ينظر إليه بوصفه عملية تحول تطرأ على الظواهر نتيجة عوامل داخلية أو خارجية **(النكلاوي، 1968، ص6)**، تؤدي إلى تبدل صفات النظام أو سلوكه أو وضعه مقارنة بما كان عليه سابقًا **(الخشاب، 1977، ص188)**.

ج) مفهوم التغير الاجتماعي

تناول الفكر الفلسفي مفهوم التغير الاجتماعي بوصفه سمة أساسية للحياة الإنسانية، فقد رأى هيرقليطس أن التغير يمثل قانون الوجود، وشبّهه بجريان الماء في النهر الذي لا يمكن النزول فيه مرتين **(غنيم، 2008، ص22)**، فيما وربط أفلاطون التغير الاجتماعي بالعدالة والفضيلة، معتبرًا أن استقرار المجتمع مرهون بتمسك أفراده بالقيم الأخلاقية **(الدقس، 2005، ص24)**.

أما أرسطو فعد التغير نتيجة طبيعية لاختلاف القدرات البشرية، وأكد دور السياسة والأخلاق في تنظيمه **(الحسن وآخرون، 2001، ص34)**، وفي الفكر الفلسفي الحديث رأى (توماس هوبز) أن التغير الاجتماعي يرتبط بسعي الإنسان نحو الأمن من خلال العقد الاجتماعي، لذلك التغير الاجتماعي يحدث نتيجة البحث عن الأمن والنظام عبر إقامة عقد اجتماعي ينظم العلاقات بين الأفراد والدولة **(الطنوبي، 1996، ص54)**،

أما (جان جاك روسو) يركز على أن التغير الاجتماعي ناتج عن تطور المجتمع من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني، فالصراع بين الحرية الفردية والمجتمع يؤدي إلى إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية بشكل مستمر **(زعيمي، 2004، ص32)**، أما (هيجل) ففسر التغير بوصفه نتاجًا للصراع الجدلي بين الأفكار، حيث يقود كل صراع إلى مستوى أعلى من التنظيم الاجتماعي **(زايد، 2000، ص23)**.

أما التغير الاجتماعي في المنظور السوسيولوجي، فيعرف بأنه عملية مستمرة تحدث عبر الزمن تؤدي إلى تعديلات في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات والتنظيمات والأدوار الاجتماعية **(طبال، 2012، ص407)**.

ويعرفه بدوي (1982) بأنه كل تحول يصيب البناء الاجتماعي أو وظائفه سواء في التركيب السكاني، أو البناء الطبقي، أو النظم الاجتماعية أو منظومة القيم والمعايير **(بدوي، 1982، ص382)**.

ويرى غيث (1966) أن التغير الاجتماعي يشمل كل التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائفه المتعددة والمختلفة **(غيث، 1966، ص25)**.

أما جير وشي (1968) فيعرفه بأنه كل تحول ملحوظ في البناء الاجتماعي يحدث على مدى الزمن ولا يكون مؤقتًا أو سريع الزوال، بل له تأثير واضح على البناء أو وظائف المنظمات الاجتماعية، ويغير مسار حياة المجتمع **(Guy, 1968, p19)**. من ناحية أخرى يرى (فروجرز) أن التغير الاجتماعي يمثل عملية تعديل مستمرة في بناء ووظيفة النسق الاجتماعي ويتكون البناء من الإمكانات المختلفة لدى الجماعات والأفراد الذين يشكلون هذا البناء بينما يشير الجانب الوظيفي إلى الدور أو السلوك الفعلي للفرد في موقعه الاجتماعي. ولهذا، يعتبر فروجرز أن التغير الاجتماعي عملية مستمرة وليست حالة ثابتة، وليس له بداية أو نهاية محددة، بل يمتد عبر الزمن **(مصلح، 2002، ص51)**.

ويضيف الدكتور النوري أن التغير الاجتماعي يشمل عمومًا التبدلات المهمة في العلاقات والنظم والمعايير والعادات الاجتماعية الثابتة نسبيًا، والتي تشكل البناء الاجتماعي نتيجة تفاعل عوامل حضارية واقتصادية وسياسية مع بعضها البعض. وعلى الرغم من أن التغير الاجتماعي رافق الإنسان منذ بداياته، إلا أن وتيرته قد ازدادت بشكل ملحوظ في العصر الحديث **(النوري، 1969، ص4)**.

وتعرف الباحثة التغير الاجتماعي إجرائيًا: بأنه التحولات التي تطرأ على أنماط العلاقات والسلوكيات والقيم والأدوار داخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة والتي يمكن ملاحظتها وقياسها من خلال التغير في أساليب الحياة، ونظم العمل، والعلاقات الاجتماعية، والمؤسسات المختلفة في المجتمع.

د) المفاهيم ذات العلاقة بالتغير الاجتماعي

1. **التقدم الاجتماعي:** يعد مفهوم التقدم الاجتماعي من المفاهيم التي ارتبطت تاريخيًا بمفهوم التغير الاجتماعي، إذ استخدم في بدايات الفكر السوسيولوجي بوصفه مرادفًا له في كتابات عدد من المفكرين أمثال أوغست كونت وكوندرسيه وتيرجو، ويشير التقدم الاجتماعي إلى مسار تحولي يتجه نحو تحسين نوعية الحياة الإنسانية، من خلال تحقيق تطور كمي وكيفي في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي **(القدس، 2005، ص24-227)**. وينطوي هذا المفهوم على افتراض أن المجتمعات تنتقل عبر مراحل متتابعة بحيث تمثل كل مرحلة درجة أعلى من التنظيم والازدهار مقارنة بالمرحلة التي سبقتها، كما يرتبط التقدم الاجتماعي بفكرة التخطيط الواعي الهادف إلى تحقيق غايات محددة تسهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد وتعزيز رفاهيتهم. ومع ذلك، ينبغي التمييز بين التقدم الاجتماعي والتغير الاجتماعي **(العمر، 2004، ص18)** إذن فالتغير مفهوم أوسع وأشمل إذ قد يتخذ اتجاهات إيجابية أو سلبية، بينما يفترض التقدم دائمًا التحسن والارتقاء **(إستيتية، 2008، ص34)**.
2. **التطور الاجتماعي:** يشير التطور الاجتماعي إلى العملية التدريجية التي تمر بها المجتمعات عبر مراحل تاريخية متعاقبة وتتميز هذه العملية بالاستمرارية والترابط بين المراحل المختلفة وقد تأثر مفهوم التطور الاجتماعي بالنظرية التطورية في العلوم الطبيعية، لا سيما بعد ظهور نظرية داروين في التطور البيولوجي في كتابه الشهير (أصل الأنواع عام 1859)، التي ألهمت العديد من المفكرين لتفسير تطور الظواهر الاجتماعية وفق منطق مشابه **(Mitchell, 1968, p.24)**، وعلى سبيل المثال استخدم هربرت سبنسر مفهوم التطور ليشير إلى تطور المجتمع على غرار تطور الكائن العضوي، معرفًا التطور بأنه "انحدار سلالي معدل على نحو معين" **(عثمان وقبس، 2009، ص45)**. أما تايلور فيرى أن التماثل الذي يسود الحضارة يمكن تفسيره بالأسباب المتماثلة بينما الدرجات المختلفة من هذا التماثل تعكس مراحل نمو أو تطور تراكمية، حيث تلعب كل مرحلة دورها في تشكيل المستقبل **(الدقس، 2005، ص28)**. وفي هذا السياق يشير (كوندرسيه ،1794) إلى أن التطور أمر ضروري ومستمر، إذ مرت الحياة الاجتماعية بمراحل عدة بدءًا من الصيد والرعي والزراعة، ثم العلوم والفلسفة اليونانية، تلتها الحضارة الرومانية، مرحلة الجمود العلمي، اختراع الطباعة، التحرر الفكري والإصلاح الديني، الثورة الفرنسية، وصولًا إلى المرحلة التي تحقق السعادة للمجتمع، باختصار التطور هو الانتقال التدريجي سواء كميًا أو كيفيًا عبر مراحل محددة، مثل الانتقال من طور البداوة إلى الريف ثم إلى الحضر، بينما يشير التغير إلى أي تحول في الحياة الاجتماعية وعلاقاتها سواء كان بسيطًا أو كبيرًا، وما دام التغير لا يتحقق بالضرورة كجزء من عملية متكاملة، فهو لا يعني بالضرورة التطور **(محمد وآخرون، 1974، ص35)**.
3. **النمو الاجتماعي:** النمو الاجتماعي يعبر عن عملية النضج التدريجي والمستمر للمجتمع أو للكائن الاجتماعي، وزيادة حجمه أو أجزائه عبر مراحل طبيعية متتابعة، ويشير النمو عادةً إلى نوع معين من التغير، وهو التغير الكمي، مثل التغيرات في حجم السكان وكثافتهم، أعداد المواليد والوفيات، معدلات الخصوبة، حجم الدخل القومي ونصيب الفرد منه، وأنواع الإنتاج المختلفة، لهذا السبب يرتبط مفهوم النمو أكثر بالدراسات السكانية والاقتصادية،

إضافة إلى ذلك ينظر الباحثون إلى التغير الاجتماعي باعتباره أكثر شمولية، إذ يمكن قياسه من خلال الجوانب الكمية التي تعكس معدلات النمو والتي تعد مؤشرات هامة للتغير الاجتماعي، وفي المجال الاجتماعي تختلف طبيعة النمو عن النمو العضوي، حيث لا يمكن اختزال أي ظاهرة اجتماعية إلى نواتها الأصلية كما في الكائنات الحية، وفقًا لبوت ومور يتمثل النمو الاجتماعي في عمليتين أساسيتين: نمو المعرفة ونمو قدرة الإنسان على التحكم في بيئته، كما يظهر في الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية **(الفقيه والجيلاني، 2020، ص233-234)**، ومن هنا يختلف مصطلح النمو الاجتماعي عن مصطلح التغير الاجتماعي في العديد من النقاط وهي **(بلعيد وعبد الباسط، 2022، ص59)**:

- النمو يشير إلى زيادة ثابتة نسبيًا ومستقرة في جانب من جوانب الحياة، بينما التغير يشمل تحولات في البنية والنظام والقيم، وقد يكون إيجابيًا أو سلبيًا.
- النمو يكون بطيئًا وتدريجيًا، أما التغير فيمكن أن يكون سريعًا ومتضمنًا قفزات للأمام أو للخلف.
- النمو غالبًا ما يرتبط بالتغير الكمي والجانب المادي، بينما التغير يشمل غالبًا الجانب الكيفي والمعنوي.
- النمو عملية طبيعية وتلقائية، بينما التغير غالبًا ما يكون موجهًا ومقصودًا.
- النمو يسير في خط مستقر يمكن التنبؤ بنتائجه، بينما التغير ليس بالضرورة مستقيمًا.

4. **التنمية الاجتماعية:** تعرف التنمية الاجتماعية بأنها الجهود المبذولة لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، بهدف زيادة قدرة أفراده على استغلال الموارد المتاحة إلى أقصى حد لتحقيق أعلى درجات الحرية والرفاهية في أسرع وقت ممكن **(بدوي، 2018، ص19)**. ويرى بعض الباحثين أن التنمية الاجتماعية تشمل تقوية العلاقات الاجتماعية الداعمة، وتحسين الخدمات التي تعنى بالفرد، ورفع المستوى الثقافي والصحي والاجتماعي، بالإضافة إلى تعزيز روح التعاون بين الأفراد لتحقيق حياة أفضل، وبناءً على ذلك يمكن القول إن التنمية الاجتماعية تهتم بنمو الإنسان وتكيفه مع بيئته، فهي تنظيم حر وفعال لتلبية الاحتياجات المشتركة، وما لم تتحقق هذه الصفات، فلا يمكن اعتبار أي عمل تنمية اجتماعية **(Hobhouse, L.T., 1996, p.85)**.
5. **التحول الاجتماعي:** هو شكل من أشكال التغير يحدث في مجتمع معين في فترة محددة ويتميز بالاستمرارية واتجاه محدد، وقد يكون التحول نحو التقدم، كما في نمو الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى المدينة ثم الدولة، أو قد يكون تراجعًا وانحدارًا، كما يحدث عند تعطل بعض مظاهر النشاط الاجتماعي والاقتصادي، فتبدأ بالتراجع والانحلال **(بدوي، 2018، ص20)**.
6. **التحديث:** يرتبط التحديث بمفهوم التنمية، إذ يعني الانتقال من نمط مجتمع تقليدي يعتمد على تكنولوجيا ونظام سياسي تقليدي، إلى مجتمع أكثر تطورًا تقنيًا واقتصاديًا وسياسيًا. ويعتبر التحديث عملية أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية فهو يخلق الظروف اللازمة لرفع مستوى المجتمع وتقدمه، ومع ذلك فإن التحديث والتنمية يمثلان حالة خاصة

من التغير الاجتماعي، إذ يختصان بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية وحديثة، بينما يظل التغير الاجتماعي مفهومًا أشمل وأوسع **(إستيتية ، 2004، ص42).**

2) المجتمع

المجتمع في اللغة: هو لفظ مشتق من الفعل "جمع"، وهو عكس كلمة "فرق"، كما يُشتق على عداد موضوع ويعني مكان الاجتماع. ويشير المعنى المقصود إلى جماعة من الناس يجتمعون معًا، ويطلق على العلم الذي يدرس المجتمع من جميع جوانبه اسم "علم الاجتماع". وفقًا لما جاء في معجم المعاني الشامل، فالمجتمع هو مجموعة من الأشخاص يشكلون جماعة تعتمد على بعضها البعض، يعيشون معًا، تربطهم روابط ومصالح مشتركة، وتحكمهم عادات وتقاليد وقوانين متفق عليها **(منصور، 2012، ص187).**

المجتمع اصطلاحًا:

عرف البروفيسور هوبهاوس (Hobhouse) المجتمع بأنه "مجموعة من الأفراد المقيمين في منطقة جغرافية محددة ومعترف بها سياسيًا تجمعهم مجموعة من العادات والتقاليد والقيم والمعايير الاجتماعية ويشتركون في أهداف متبادلة، تتشكل على أساس الدين واللغة والتاريخ والعرق" **(ميشيل، 1980، ص330).**

أما روبرت ماكيفر وتشارلز بيج فيرون أن المجتمع هو "نظام يتكون من عادات وإجراءات ثابتة متنوعة، وسلطة وتعاضد، وجماعات وأقسام عديدة، وجوانب مختلفة لرقابة الإنسان وحرياته، وهو نسيج من العلاقات الاجتماعية، وأهم ما يميزه أنه لا يظل ثابتًا، فالمفهوم هنا لا يشمل مجموعة الأفراد فقط، بل يشمل كذلك ظواهر الاقتصاد والسياسة والدين والقانون، إضافة إلى الظروف النفسية والثقافية للأفراد" **(ماكيفر وبيج، 1974، ص16).**

ويرى يوبانك أن المجتمع هو "مجموعة من الأشخاص الذين عاشوا وعملوا معًا لفترة من الزمن لدرجة تمكنهم من تنظيم أنفسهم واعتبار أنفسهم وحدة اجتماعية ذات حدود معروفة" **(لطفي، 2012، ص40).**

كما يعرف ناصر المجتمع بأنه "مجموعة من الأفراد يعيشون معًا فوق بقعة معينة، يتعاونون ويتضامنون، ويرتبطون بتراث ثقافي مشترك، ويشعرون بالانتماء والولاء لمبادئهم، ويشكلون مجموعة من المؤسسات التي تقدم الخدمات اللازمة لهم، وتنظم العلاقات بينهم بما يضمن مستقبل حياتهم ويلبي احتياجات الغالبية العظمى" **(ناصر، 2011، ص191).**

وتعرف الباحثة المجتمع إجرائيًا: بأنه مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في بيئة واحدة ويرتبطون بعلاقات اجتماعية منظمة، ويتشاركون مجموعة من القيم والعادات والقوانين التي تنظم حياتهم وتحدد طرق تفاعلهم مع بعضهم البعض.

المحور الثاني: الإطار النظري

أولًا: نشأة مفهوم التغير الاجتماعي

ظهر مصطلح التغير الاجتماعي لأول مرة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، في كتاب "ثروة الأمم" لأدام سميث، وإن كان حينها لم يقصد به المعنى الذي نعرفه اليوم، أما الفضل في انتشار المصطلح وتحديد معناه المعاصر فيعود للعالم الأمريكي أوجبرن الذي أصدر عام 1922 كتابًا بعنوان "التغير الاجتماعي". وفي هذا الكتاب نجح أوجبرن في تحرير عملية التغير الاجتماعي من

كل الصفات والتفسيرات السابقة، مؤكدًا أن التغير الاجتماعي هو عملية يمكن أن تتجه نحو التقدم أو التأخر وتشمل جميع جوانب الحياة: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، دون إصدار أي حكم قيم عليها **(الجوهري، 1995، ص45)**. واستند أوجبرن في تفسيره للتغير الاجتماعي والثقافي إلى فرضية التخلف الثقافي والتي تفترض أن الإنسان يمتلك تراثًا ثقافيًا ماديًا يتراكم عبر الزمن، وأن التغيرات في الثقافة المادية تسبق غالبًا التغيرات في الثقافة اللامادية، وإذا لم تواكب الثقافة اللامادية الثقافة المادية، يحدث سوء تكيف يؤدي إلى التخلف الثقافي، وعلى مر القرنين التاسع عشر والعشرين اهتم علماء الاجتماع بدراسة التغير الاجتماعي وبيان أسبابه ونتائجه، فاعتبر أوغست كونت أن المجتمع يتطور وفق قوانين محددة وأن التغير الاجتماعي عملية طبيعية وليست عشوائية، بينما ربط إميل دوركايم التغير الاجتماعي بالتضامن الاجتماعي وبالتغيرات التي تطرأ على المؤسسات والقيم والعادات، أما كارل ماركس فقد رأى أن التغير الاجتماعي نابع من الصراع بين الطبقات الاقتصادية، وأن هذا الصراع هو المحرك الأساسي لتطور المجتمع، وفي المقابل ركز ماكس فيبر على دور القيم والأفكار والمعتقدات في توجيه عملية التغير الاجتماعي **(يونس، 1974، ص43)**. ونتيجة لهذه الدراسات تطور مفهوم التغير الاجتماعي ليشمل دراسة التحولات العميقة في البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وليس مجرد التغيرات الظاهرية في سلوك الأفراد، إذ يرى العديد من العلماء أن التغير الاجتماعي عملية ديناميكية مستمرة تتأثر بعوامل متعددة من بينها التقدم العلمي والتكنولوجي، والتفاعل الثقافي، والتحولات الاقتصادية والسياسية، وبالتالي يرتبط التغير الاجتماعي بقدرة المجتمع على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية؛ فالمجتمعات التي تتكيف مع هذه التحديات تستمر في التطور، بينما قد تواجه المجتمعات التي تفشل في التكيف الانحدار أو الانهيار **(حجازي، 1987، ص91)**. كما يشير أنطوني سميث إلى أن دراسة ظاهرة التغير سواء كانت اجتماعية أو تاريخية تمثل مهمة واسعة ومعقدة، مما أدى إلى بعض الغموض والتداخل في تعريف التغير الاجتماعي وتحديد أبعاده، ويذهب كل من جيرت وملز إلى أن التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي خلال فترة زمنية معينة، ويتفق معهم جنزبرج الذي يرى أن التغير الاجتماعي يشمل كل تحول في البناء الاجتماعي، سواء على مستوى الكل أو الجزء، بحيث يمارس الأفراد أدوارًا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يقومون بها في فترات زمنية سابقة **(زايد، 2001، ص18-19)**.

ثانيًا: أهمية ومراحل التغير الاجتماعي

1) أهمية التغير الاجتماعي

- المساهمة في تكيف المجتمع مع التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة وتحديث أنماط الحياة بما ينسجم مع متطلبات العصر (الربيعي، 2020، ص43).
- المساعدة في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، مثل البطالة والفقر وضعف الخدمات، من خلال تطوير السياسات والبرامج التنموية

- تعزيز وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم وزيادة مستوى المشاركة المجتمعية وتقوية العلاقات الاجتماعية
- الانفتاح على الثقافات الأخرى وتبادل المعرفة والخبرات بما يسهم في تنمية الإبداع والابتكار مع المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع
- تطوير المؤسسات التعليمية والاقتصادية والسياسية من خلال تحديث أساليب عملها وتحسين كفاءتها بما يدعم عملية التنمية الشاملة
- تعزيز دور الفرد في المجتمع وترسيخ قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتمكين المرأة في مختلف المجالات (غيث، 1962، ص12).
- دعم التعاون والتفاعل الاجتماعي والثقافي بين الأفراد والمجتمعات، والمساهمة في إيجاد حلول مبتكرة للتحديات والمشكلات المعاصرة (غنيم، 2008، ص60).

2) مراحل التغير الاجتماعي

أ) **مرحلة الإحساس:** تبدأ العملية عندما يسمع الفرد أو المجتمع لأول مرة عن الفكرة أو الموضوع الجديد وفي هذه المرحلة يكتشف الناس وجود التغيير ويصبحون واعين لإمكانية حدوث شيء مختلف عما اعتادوا عليه.

ب) **مرحلة الاهتمام:** بعد الإحساس بالفكرة، يبدأ الأفراد في جمع المعلومات عنها ويهدفون إلى تقييم فائدتها ومدى صلتها بحياتهم واحتياجاتهم، فتتشكل لديهم صورة أولية عن الموضوع الجديد.

ج) **مرحلة التقييم:** في هذه المرحلة يخضع الفرد أو المجتمع للمراجعة الدقيقة، حيث تختبر المعلومات المستقاة وتفسر في ضوء الظروف القائمة والقيم السائدة، لتحديد مدى ملاءمتها للواقع الاجتماعي.

د) **مرحلة المحاولة:** تتجسد الفكرة في الواقع التجريبي، حيث يتم اختبارها عمليًا لمعرفة مدى إمكانية تطبيقها ونجاحها في الحياة اليومية قبل أن تصبح جزءًا من النمط السائد.

هـ) **مرحلة التبني:** حين يثبت نجاح الفكرة في التجارب السابقة يبدأ المجتمع أو الفرد في التسليم بها واعتبارها جزءًا من الممارسات المعتادة، لتصبح جزءًا من النمط الاجتماعي السائد.

و) **مرحلة التحدي:** تعد هذه المرحلة نقطة الانطلاق الحقيقية للتغير غالبًا ما يبدأ المجتمع التقليدي في اختبار الفكرة الجديدة، وتزداد حدتها كلما كان المجتمع متمسكًا بقيمه التقليدية وتختلف هذه المرحلة في شدتها ومدتها حسب ثقافة كل مجتمع وإيديولوجياته.

ز) **مرحلة الانتقال:** تحدث هذه المرحلة تدريجيًا، بسبب الصراع المستمر بين القديم والجديد. وتعتبر من أخطر المراحل على الفكرة الجديدة، لأنها قد تتعارض مع القيم الراسخة لدى الأفراد والمجتمع، مما قد يؤدي إلى مقاومة التغيير.

ح) **مرحلة التحويل:** في هذه المرحلة يبدأ إعادة تنظيم البناء الاجتماعي المتغير من جميع جوانبه، إذ يتم تعديل المؤسسات والأنماط الاجتماعية لتتوافق مع التوجه الجديد، ليصبح التغير جزءًا من هيكل المجتمع.

ط) **مرحلة تطبيق الأفكار الجديدة المرحلة المتطورة**: تصل العملية في نهايتها إلى مرحلة تجسيد الفكرة الجديدة على أرض الواقع، حيث تُقام أسس جديدة للتنظيم الاجتماعي مستمدة من عملية التغير. هنا يظهر التغير بشكل ملموس في الحياة اليومية ويصبح جزءًا من النمط الاجتماعي المتطور **(الفقيه والجيلاني، 2020، ص236-237).**

ثالثًا: أنواع وخصائص التغير الاجتماعي

1) أنواع التغير الاجتماعي

يمكن تصنيف التغير الاجتماعي إلى عدة أنواع تختلف باختلاف أهدافها ووسائل تحقيقها وطبيعة القوى المشاركة فيها، ومن أبرز هذه الأنواع **(كرسنه، 2023، ص78-79):**

أ) **التغير المقصود أو المخطط له:** يحدث هذا النوع عندما تكون هناك أهداف واضحة مشتركة بين الأطراف المشاركة ويكون كل طرف على دراية بالقوى المتاحة لديه وراغبًا في التغيير ومقتنعًا به.

ب) **التغير التعليمي:** يمثل هذا النوع تغيّرًا مقصودًا، لكنه يحدث في ظروف لا تتساوى فيها القوى بين الأطراف المشاركة، فالهدف مشترك لكن أحد الأطراف قد يمتلك سلطة أكبر أو تأثيرًا أقوى على سير العملية.

ج) **التغير القسري:** يتميز هذا النوع بعدم وجود أهداف مشتركة أو أن الهدف يخدم طرفًا واحدًا فقط، ويحدث في ظروف غير متوازنة من حيث القوة بين الأطراف غالبًا ما يكون أحد الأطراف قويًا والآخر ضعيفًا، مما يفرض التغير بالقوة أو الضغط.

د) **التغير التكنوقراطي:** يختلف هذا النوع عن التغير المخطط، فهو يعتمد على استخدام وسائل تقنية ومعلوماتية لتحقيق التغيير ويظهر بشكل واضح في المجالات الهندسية أو التكنولوجية ويكون محدودًا بزمن محدد لإتمام الهدف المرجو.

هـ) **التغير التفاعلي:** يتصف بوجود أهداف مشتركة بين الأطراف مع توزيع متساوٍ للقوى، دون وجود إجبار أو إلزام من طرف على الآخر ويقوم هذا النوع على التعاون والتفاعل الطبيعي لتحقيق التغير.

و) **التغير الطبيعي:** يشير هذا النوع إلى تغيّر يحدث دون رؤية مسبقة أو أهداف محددة، بمعنى أن الأطراف المشاركة لا تخطط له ولا تتوقعه، بل يحدث كنتيجة طبيعية للظروف المحيطة.

2) خصائص التغير الاجتماعي:

حدد جي روشي **(Guy Roche,1968, p.21-22)** أربع خصائص رئيسية للتغير الاجتماعي وهي:

أ) **التأثير على البناء الاجتماعي:** يصيب التغير الاجتماعي الهيكل العام للنظام الاجتماعي سواء على مستوى الكل أو جزء منه ويترك أثرًا عميقًا على المجتمع.

ب) **شمولية التأثير:** يتضمن التغير الاجتماعي تأثيره على الأسرة، والنظام الاقتصادي، والنظام السياسي، والنظام الثقافي وغيرها من مكونات المجتمع، بما يعكس أبعاد التغيير في كل المجالات.

ج) **محدد بالزمن:** يبدأ التغير في فترة زمنية معينة، وينتهي في فترة محددة أيضًا، مما يربط الماضي بالحاضر ويساعد على قياس مدى التحولات التي طرأت.

د) **الديمومة والاستمرارية:** يتسم التغير الاجتماعي بالاستمرارية، إذ تحتاج عملية دراسة التغير إلى وقت لإدراك أبعاده وفهم تأثيراته، وهو ما يمنح الباحثين القدرة على تقييم النتائج على المدى الطويل.

رابعًا: الأبعاد الرئيسة للتغير الاجتماعي ومجالاته

1) الأبعاد الرئيسة للتغير الاجتماعي

حدد بوخدوني (2013، ص47) أربعة أبعاد رئيسة للتغير الاجتماعي، وهي:

أ) **مستوى التغير:** يشير هذا البعد إلى الموضع الذي يحدث فيه التغير، فالتغير قد يطال الفرد أو مجموعة معينة، أو يمتد ليشمل المجتمع بأسره.

ب) **زمن التغير:** يتعلق بالمدة الزمنية التي يستغرقها التغير، حيث يمكن التمييز بين التغيرات قصيرة المدى التي تظهر بسرعة، وبين التغيرات بعيدة المدى التي تحتاج سنوات أو عقودًا لتتحقق.

ج) **وجهة التغير:** تعكس هذه الخاصية الاتجاه الذي يسلكه التغير، أي المسلك الذي يتخذه المجتمع أو الأفراد في تبني التغييرات الجديدة، سواء كان نحو التقدم أو التحول التدريجي.

د) **حجم التغير:** يقيس مقدار التغير ومدى تأثيره، فقد يكون محدودًا ويظهر كإضافة طفيفة لعناصر جديدة، أو قد يكون هامشيًا، أو شاملًا وثوريًا يطال جميع أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

2) مجالات التغير الاجتماعي

تتعدد مجالات وميادين التغير الاجتماعي في كل المجتمعات ولعل من أهم المجالات التي يمسها التغير الاجتماعي هي:

أ) **الأسرة:** تعتبر الأسرة النواة الأساسية لبناء المجتمع، لذا فإن أي تغير يصيبها ينعكس مباشرة على المجتمع بأسره، فقد شهدت الأسرة تحولات كبيرة في بنيتها ووظائفها وأدوار أفرادها، ففي المجتمعات التقليدية كانت الأسرة غالبًا ممتدة وتضم عدة أجيال تعيش معًا، بينما تميل الأسر في المجتمعات الحديثة إلى الشكل النووي الذي يقتصر على الوالدين والأبناء فقط، كما تغيرت وظائف الأسرة إذ كانت سابقًا تقوم بمعظم المهام الاجتماعية مثل التعليم، التنشئة الاجتماعية، والرعاية الصحية والاقتصادية، أما اليوم فانتقلت بعض هذه المهام إلى مؤسسات أخرى كمدارس التعليم ووسائل الإعلام والمستشفيات، كذلك شهدت أدوار أفراد الأسرة تغييرات واضحة، لا سيما دور المرأة الذي توسع ليشمل التعليم والعمل والمشاركة في اتخاذ القرار الأسري ما أدى إلى إعادة توزيع المسؤوليات داخل الأسرة، كما أثرت التطورات التكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة على العلاقات الأسرية، فهي تسهّل أحيانًا التواصل لكنها قد تقلل من التفاعل المباشر بين أفراد الأسرة **(معوض، 2009، ص56).**

ب) **السكان:** يشير التغير السكاني إلى التحولات في حجم السكان، توزيعهم الجغرافي، وتركيبهم العمري والنوعي. ويتأثر هذا التغير بمعدلات الولادة والوفاة، وبالهجرة الداخلية والخارجية، فزيادة معدلات الولادة ترفع عدد السكان، بينما ارتفاع معدلات الوفاة يقلله، كما تؤثر الهجرة على توزيع السكان بين المناطق. كما تلعب السياسات الحكومية دورًا هامًا، مثل السياسات الصحية التي تقلل معدلات الوفاة أو السياسات التعليمية التي تعزز الوعي

الاجتماعي والصحي ويؤثر التغير السكاني بشكل مباشر على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يزداد الطلب على الخدمات مثل التعليم والصحة والإسكان، بينما تواجه المجتمعات منخفضة النمو السكاني مشكلات تتعلق بقلة القوى العاملة **(أبو شاور، 2010، ص45)**.

ج) **التعليم**: يعد التعليم أحد أكثر المجالات تأثرًا بالتغير الاجتماعي، وهو أيضًا مؤثر فيه، فقد شهد التعليم تطورات كبيرة في المناهج وطرق التدريس وأساليب التعلم نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي، فقد انتقل التعليم من الاعتماد على الأساليب التقليدية إلى استخدام الوسائل الحديثة مثل التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد، كما أصبح التعليم أكثر شمولية، حيث تسعى الدول إلى توفير فرص التعليم لجميع أفراد المجتمع وتقليل نسبة الأمية وظهر مفهوم التعليم المستمر الذي يهدف إلى تطوير مهارات الأفراد طوال حياتهم لتتناسب مع متطلبات سوق العمل ويسهم التعليم في إعداد أفراد قادرين على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، كما يعزز القيم الاجتماعية والثقافية **(سلطان، 2011، ص21)**.

د) **الاقتصاد:** يتجلى التغير الاجتماعي في المجال الاقتصادي من خلال التحولات في أنماط الإنتاج والعمل وأساليب التوزيع الاقتصادي، فقد انتقلت المجتمعات من الاقتصاد الزراعي التقليدي إلى الاقتصاد الصناعي القائم على المصانع والإنتاج الآلي، ثم إلى الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد على التكنولوجيا والمعلومات، كما أثرت العولمة والتطور التكنولوجي على سوق العمل، حيث ظهرت مهن جديدة واختفت أخرى تقليدية، مما دفع الأفراد لاكتساب مهارات جديدة لمواكبة هذه التغيرات ويؤثر التغير الاقتصادي أيضًا في مستوى معيشة الأفراد وأنماط الاستهلاك والعلاقات الاجتماعية، إذ يرتبط الاستقرار الاقتصادي بتحقيق التنمية الاجتماعية وتحسين جودة الحياة **(العاني والعمر، 2005، ص34)**.

سادسًا: مصادر وآليات التغير الاجتماعي

يتفق الباحثون على أن التغير الاجتماعي ينشأ عادة من مصدرين رئيسيين:

1. **المصدر الداخلي:** ويعني أن التغير ينشأ من داخل المجتمع نفسه، نتيجة للتفاعلات والعمليات التي تحدث بين أفراده ومؤسساته، باختصار هو تغير ينبع من داخل النسق الاجتماعي ذاته.
2. **المصدر الخارجي:** وهو ما يأتي من خارج المجتمع، نتيجة لتواصله وتأثره بالمجتمعات الأخرى، سواء عبر التجارة، أو الهجرة، أو التبادل الثقافي والفكري **(الدقس، 205، ص20)**.

وبغض النظر عن مصدر التغير، سواء كان داخليًا أو خارجيًا، فإنه لا يحدث إلا عبر آليات محددة يمكن تحديدها كما يلي **(بلعيد، عبد الباسط، 2022، ص60)**:

أ) **الاختراع والاكتشاف:** يمثل هذا المحرك أحد أهم وسائل التغير الاجتماعي، إذ يتعلق بابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل، مثل الكهرباء أو السيارة، كما يشمل تحسين المخترعات القائمة، مثل تطوير الآلة البخارية أو صناعة القطارات والطائرات.

ب) **الذكاء والبيئة الثقافية:** لا يكفي وجود الذكاء وحده لتحقيق الاختراع أو الاكتشاف، فنجاح الفرد يعتمد أيضًا على البيئة الثقافية المحيطة به التي توفر له الموارد والدعم اللازمين

لتطوير أفكاره وتحويلها إلى ابتكارات فعلية؛ علماء النفس يشيرون إلى أن الذكاء مزيج من العوامل الوراثية والمكتسبة، ولكنه يظل عديم الفائدة إذا لم تصاحبه البيئة المناسبة.

ج) **الانتشار:** حتى تتحقق آثار التغير يجب أن تنتشر الاختراعات والاكتشافات بين أعداد كبيرة من أفراد المجتمع، الانتشار يعني قبول المجتمع للتجديد، فالمجتمع وحده قادر على تحويل ابتكار فردي إلى تغير اجتماعي حقيقي. أي أن الابتكار الذي لا يلقى قبولًا أو اهتمامًا لن يغير الواقع المجتمعي.

سابعًا: عوامل التغير الاجتماعي

يحدث التغير الاجتماعي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المتنوعة التي يمكن تصنيفها إلى عوامل خارجية لا تدخل إرادة الإنسان في حدوثها، وعوامل داخلية ناتجة عن نشاط الأفراد والمجتمع. فيما يلي أبرز العوامل الخارجية التي تؤثر في التغير الاجتماعي:

1) **العوامل الخارجية:** ويقصد بها مجموعة العوامل التي تحدث التغير الاجتماعي دون تدخل الإنسان في ذلك وهي:

أ) **العوامل الإيكولوجية (البيئة الفيزيقية):** تستخدم كلمة "إيكولوجيا" أحيانًا كمرادف للبيئة الجغرافية وتشمل العوامل الطبيعية أو الفيزيقية المحيطة بالإنسان، إذ تركز الدراسات الإيكولوجية على تأثير البيئة المباشر في الحضارة المادية والفكرية للشعوب، خصوصًا تلك التي تعتمد على وسائل تكنولوجية بسيطة، وتشمل هذه العوامل الموقع الجغرافي، التضاريس، التربة، المناخ، الموارد الطبيعية، النباتات، الجماد، الكوارث البيئية، والأمراض، وقد أكد مونتسكيو أن المناخ يؤثر على أسلوب حياة البشر مشيرًا إلى أن العوامل الجغرافية والمناخية تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل الخصائص الفيزيقية والثقافية للمجتمعات ومن خلالها يمكن فهم الاختلافات بين الشعوب وتحديد النظم والقوانين الملائمة لكل مجتمع، وفي الواقع العراقي، يُعد العامل الأيديولوجي من العوامل المهمة في إحداث التغير الاجتماعي، إذ شهد المجتمع العراقي بعد عام 2003 تحولات فكرية وثقافية واسعة نتيجة الانفتاح الإعلامي وتعدد مصادر المعرفة والتواصل مع الثقافات العالمية. وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل منظومة القيم والاتجاهات الاجتماعية لدى فئات واسعة من المجتمع، ولاسيما الشباب، من خلال التأثر بالأفكار الجديدة المطروحة عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي. كما انعكس هذا التغير على قضايا الهوية والانتماء وأنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى ظهور تحولات قيمية وفكرية واضحة داخل المجتمع العراقي المعاصر، مما يجعل العامل الأيديولوجي أحد المحركات الأساسية للتغير الاجتماعي (حسين، 2024، ص 570).

ب) **العوامل الديموغرافية:** تشمل هذه العوامل الوضع السكاني، مثل حجم السكان، معدلات النمو، الهجرة، الخصوبة، الوفيات، والولادات كل هذه المتغيرات تؤثر على الحياة الاجتماعية بشكل عام بدءًا من مستوى المعيشة وصولًا إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية والصحية، ما يجعل التغير السكاني عاملًا رئيسيًا في رسم السياسات وخطط التنمية.

وفي المجتمع العراقي، برزت العوامل الديموغرافية بوصفها من أكثر العوامل تأثيراً في التغير الاجتماعي خلال العقود الأخيرة، إذ شهد العراق تغيرات سكانية كبيرة نتيجة الحروب والصراعات

والأزمات الأمنية والاقتصادية التي رافقتها موجات من الهجرة والنزوح الداخلي والخارجي. وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة توزيع السكان بين المحافظات والمدن، ولاسيما بعد عام 2003، الأمر الذي أدى إلى تغير التركيب السكاني في العديد من المناطق العراقية وزيادة معدلات التحضر والتوسع العمراني. كما انعكست التغيرات الديموغرافية على البنية الاجتماعية والاقتصادية من خلال زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية والسكنية وفرص العمل، فضلاً عن تأثيرها في العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل بين الجماعات السكانية المختلفة. وبذلك أصبحت المتغيرات السكانية عاملاً رئيسياً في فهم التغير الاجتماعي ووضع الخطط التنموية في العراق المعاصر، لاسيما مع اتساع ظواهر الهجرة الداخلية والنزوح السكاني وما نتج عنها من تغيرات مكانية وسكانية واسعة النطاق (هادي والعكيلي، 2021، ص 272).

ج) **العوامل الثقافية:** يرى العديد من علماء الاجتماع من بينهم (وليام أوجبرن وسوركن) أن الثقافة تعد من أهم العوامل في إحداث التغير الاجتماعي، فالتغيرات الثقافية سواء كانت مادية أو معنوية تؤدي إلى تعديل العادات والتقاليد والقيم والأعراف داخل المجتمع، وقد تختفي بعض هذه السمات بالكامل أو تتغير، كما تسهم وسائل الاتصال في نشر الثقافات وانتقال السمات الجديدة بين المجتمعات، فتكون المجتمعات الأكثر اتصالًا معرضة للتغير السريع، ويعد الاتصال الثقافي عملية أساسية لإحداث تغيرات واسعة النطاق، تشمل الأفكار السياسية والدينية، أساليب الحياة، التكنولوجيا، وجميع عناصر الثقافة **(عثمان، 2011، ص120)** ، وتتجلى آثار العامل الثقافي في العراق من خلال التحولات التي طرأت على منظومة القيم وأنماط الحياة نتيجة التوسع في استخدام وسائل الاتصال الحديثة والانفتاح على الثقافات المختلفة. فقد أدى انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى تعزيز التبادل الثقافي وتدفق الأفكار والمعلومات بصورة غير مسبوقة، مما أسهم في ظهور اتجاهات جديدة في التفكير والسلوك الاجتماعي، خاصة لدى فئة الشباب. كما انعكس هذا الانفتاح على العديد من الجوانب الحياتية، مثل أنماط الاستهلاك والتواصل والعلاقات الاجتماعية والنظرة إلى التعليم والعمل، الأمر الذي ساعد على إعادة تشكيل بعض القيم الاجتماعية التقليدية وإنتاج أنماط ثقافية أكثر توافقاً مع متطلبات العصر. ويعكس ذلك الدور الفاعل للثقافة بوصفها أحد أهم العوامل المؤثرة في مسار التغير الاجتماعي داخل المجتمع العراقي المعاصر **(حسين، 2024، ص 571)**.

د) **العوامل الاقتصادية:** يتعلق هذا العامل بالبنية الاقتصادية للمجتمع بما في ذلك أنماط الإنتاج وأساليب التوزيع والاستهلاك، ونظام الملكية، ومستوى التصنيع، فأن أي تغير في جزء من البناء الاقتصادي يؤدي إلى تغييرات في كامل النظام، ويؤثر على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، كما أن البنية الاقتصادية تؤثر في التطورات التاريخية، وتحدد مسار التنظيم السياسي والقانوني والديني والأخلاقي في المجتمع ، وقد انعكست التحولات الاقتصادية التي شهدها العراق خلال العقود الأخيرة بصورة واضحة على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، إذ أسهمت التغيرات في سوق العمل ومستويات الدخل والإنفاق، إلى جانب التحول نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً، في إحداث تغييرات في أنماط المعيشة والعلاقات الاجتماعية. كما أدى الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وما رافقه من تقلبات اقتصادية

إلى التأثير في فرص التشغيل ومستويات الرفاه الاجتماعي، الأمر الذي انعكس على بنية الأسرة وتوجهات الأفراد نحو التعليم والعمل والهجرة. كذلك ساهمت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في ظهور أنماط جديدة من الاستهلاك وتنامي دور القطاع الخاص، مما جعل العامل الاقتصادي أحد المرتكزات الأساسية لفهم التغير الاجتماعي في المجتمع العراقي المعاصر **(العبيدي، 2023، ص 214)**.

هـ) **العولمة:** تعكس العولمة زيادة الترابط بين دول العالم في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والتكنولوجيا، ما يسهل نقل الأفكار والسلع والخدمات بسرعة أكبر، ويزيد الاعتماد المتبادل بين الدول، كما تؤثر العولمة على أنماط الحياة والثقافات المحلية، وتحدث تغييرات في القيم الاجتماعية والعادات، وتشجع على الابتكار وتبادل المعرفة والتقنيات، وبالرغم من فوائدها الاقتصادية والاجتماعية، فإن العولمة قد تخلق تحديات مثل فقدان الهوية الثقافية، وزيادة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وتأثيرها على البيئة نتيجة الاستهلاك المكثف والتوسع الصناعي **(علي، 1985، ص90)** ، وتظهر انعكاسات العولمة في المجتمع العراقي من خلال التوسع الكبير في استخدام وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا الرقمية، وما رافق ذلك من انفتاح متزايد على الثقافات والأفكار العالمية. فقد أسهمت شبكات الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي في تسهيل انتقال المعلومات والقيم وأنماط الحياة بين المجتمعات، الأمر الذي أثر في اتجاهات الشباب وتطلعاتهم وسلوكهم الاجتماعي والاستهلاكي. كما ساعدت العولمة على تعزيز فرص الوصول إلى المعرفة والتطورات العلمية والتكنولوجية، إلا أنها في الوقت نفسه أثارت تحديات تتعلق بالحفاظ على الخصوصية الثقافية والهوية الوطنية في ظل التدفق المستمر للثقافات العالمية. ومن ثم أصبحت العولمة من العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل القيم والعلاقات الاجتماعية وأنماط الحياة داخل المجتمع العراقي المعاصر **(حسين، 2024، ص 572)**.

و) **الصراعات الدولية:** تؤثر الصراعات الدولية بشكل عميق في البنية الاقتصادية والسياسية للمجتمعات، كما تؤثر على السياسات الاجتماعية والمعايير السلوكية وتتدرج هذه الصراعات من الصراع بين الطبقات الاجتماعية، إلى الصراع بين الأجيال، حيث يساهم نقل التراث الاجتماعي والتنشئة المستمرة في إعادة تشكيل القيم والمعايير لدى الجيل الجديد، كما أن الثورات والحروب تعد من أهم عوامل التغير الاجتماعي، لأنها تحدث تغييرات شاملة وفجائية في المجتمع، ولا تمثل مجرد اعتراض على الوضع القديم، بل تمهد لخلق حياة جديدة تتوافق مع متطلبات العصر الحديث **(شكري، 1979، ص108-109)**، ويُعد المجتمع العراقي مثالاً واضحاً على تأثير الصراعات والحروب في إحداث التغير الاجتماعي، إذ تعرض منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى سلسلة من الحروب والأزمات، بدءاً من الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، ثم حرب الخليج الثانية عام 1991، وصولاً إلى التغيرات السياسية التي أعقبت عام 2003 والحرب ضد تنظيم داعش بعد عام 2014. وقد أسهمت هذه الأحداث في إحداث تحولات عميقة في البناء الاجتماعي، تمثلت في اتساع ظاهرة النزوح الداخلي والهجرة الخارجية، وتغير التركيبة السكانية لبعض المحافظات، فضلاً عن تغير الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة نتيجة فقدان المعيل أو انتقال أفراد الأسرة إلى مناطق أخرى. كما أدت هذه

الظروف إلى بروز قيم وسلوكيات جديدة مرتبطة بالتكيف مع الأزمات، وإعادة تشكيل أنماط العلاقات الاجتماعية والتضامن المجتمعي، الأمر الذي جعل الحروب والصراعات من أبرز العوامل المؤثرة في مسار التغير الاجتماعي في العراق المعاصر **(هادي والعكيلي، 2021، ص 275).**

2) العوامل الداخلية:

يتمثل دور العوامل الداخلية في التغير الاجتماعي في مجموعة القوى التي ينشأ تأثيرها من داخل المجتمع نفسه، سواء عبر الدين أو الفكر أو السياسة أو التركيبة السكانية، وتؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على أنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية والبنية الاجتماعية ككل. وفيما يلي أبرز هذه العوامل:

أ) **الدين:** أكد العديد من الباحثين على أهمية الدين في التغير الاجتماعي، فقد اعتبر المؤرخ الفرنسي فوستيلدي كولانج في كتابه "المدينة العتيقة" أن الدين عنصر محوري في استمرارية المجتمعات، كما تبنى الفيلسوف الإنجليزي أمينكيد هذا الرأي معتبرًا أن الدين هو القوة الأساسية التي تؤثر في التقدم والتحول الاجتماعي، إذ يوحد بين الأجيال ويحقق التكامل بين المجتمعات، وينقذ الحضارة من الانهيار أمام المخاطر الكبرى، ويرى كيد أيضًا أن الدين وحده هو الذي يسمح بوجود تقدم اجتماعي مستمر وتحولات دائمة في المجتمع ، وتبرز أهمية العامل الديني في العراق من خلال تأثيره المباشر في العديد من التحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع خلال العقود الأخيرة. فبعد عام 2003 اتسع دور المؤسسات الدينية في مجالات التعليم والإغاثة والعمل الخيري ورعاية الأسر الفقيرة والأيتام، الأمر الذي جعلها إحدى المؤسسات الفاعلة في الحياة الاجتماعية. كما ظهر تأثير الدين بصورة أكثر وضوحاً خلال أزمة سيطرة تنظيم داعش على عدد من المحافظات العراقية عام 2014، إذ أسهمت المرجعيات الدينية في تعبئة المجتمع لمواجهة الأزمة، ودعم النازحين والمتضررين، وتعزيز قيم التضامن والتكافل الاجتماعي. كذلك شهدت المدن الدينية، ولاسيما النجف وكربلاء، توسعاً في الأنشطة الدينية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي انعكس على أنماط السلوك والقيم والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع العراقي. ويشير ذلك إلى أن الدين لم يكن مجرد عامل للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، بل أصبح قوة مؤثرة في توجيه التغيرات الاجتماعية والاستجابة للتحديات التي واجهها المجتمع العراقي المعاصر.

ب) **الأيديولوجية (الفكرية):** تعد الأيديولوجية حركة فكرية منظمة تهدف إلى توجيه سلوكيات الأفراد وعلاقاتهم وأنماط حياتهم، ولها تأثير واضح على البناء الاجتماعي والعلاقات بين الأفراد وغالبًا ما تكون هذه العملية مقنعة، إذ تهدف لخدمة أهداف النظام أو الطبقة الحاكمة، حيث تسعى السلطة من خلال مواقعها السياسية ووسائل الإعلام إلى فرض أيديولوجيتها على المجتمع ككل، وبذلك تشمل الأيديولوجية النظام الفكري والعاطفي الذي يعكس مواقف الأفراد تجاه العالم والمجتمع، مما يسهم في دفع المجتمع نحو التغير الاجتماعي بطريقة منظمة ومحددة, وتتضح آثار العامل الأيديولوجي في المجتمع العراقي من خلال التحولات الفكرية والسياسية التي رافقت مرحلة ما بعد عام 2003، إذ شهد العراق انتقالاً من هيمنة أيديولوجية سياسية واحدة إلى تعدد التوجهات الفكرية والسياسية

والدينية. وقد انعكس هذا التحول على مواقف الأفراد واتجاهاتهم تجاه قضايا الهوية والمواطنة والديمقراطية والمشاركة السياسية، كما أسهمت وسائل الإعلام التقليدية والرقمية في نشر رؤى وأفكار متنوعة أثرت في وعي فئات المجتمع، ولاسيما الشباب. وأدى هذا التعدد الأيديولوجي إلى بروز أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي والسياسي، وإعادة تشكيل العديد من القيم والاتجاهات الاجتماعية السائدة، الأمر الذي جعل الأيديولوجيا أحد العوامل المؤثرة في مسار التغير الاجتماعي في العراق المعاصر.

ج) **السياسة:** لا يحدث التغير الاجتماعي بشكل تلقائي، بل غالبًا ما يكون مدفوعًا بقوى سياسية قوية وقاهرة تهدف إلى ضبط مسار التحولات بما يتناسب مع مجريات الحياة، ففي المجتمعات البسيطة كان دور العامل السياسي محدودًا، إذ كانت المجتمعات تعيش حالة من الثبات البطيء، غير قادرة على التأثير أو الحركة بسرعة. ومع ظهور النظم السياسية المستقلة عن المجتمع المدني، بدأ لهذه النظم دور فاعل في التغير الاجتماعي، إذ تقوم بوضع السياسات وتنظيم البرامج التي تهدف إلى تعبئة طاقات المجتمع وتنفيذ برامج التغيير الاجتماعي **(زامل، 2010، ص56)**, وتبرز أهمية العامل السياسي في المجتمع العراقي من خلال التحولات التي شهدها النظام السياسي بعد عام 2003، والتي انعكست بصورة مباشرة على البناء الاجتماعي. فقد أدى الانتقال إلى نظام سياسي تعددي إلى توسيع المشاركة السياسية وظهور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة، مما أتاح لفئات اجتماعية مختلفة المشاركة في الحياة العامة والتعبير عن مطالبها. كما أسهمت السياسات الحكومية في مجالات التعليم والرعاية الاجتماعية وتمكين المرأة والشباب في إحداث تغيرات اجتماعية متفاوتة التأثير بين المحافظات العراقية. كذلك شهدت السنوات الأخيرة تنامي الوعي السياسي لدى الشباب، ولاسيما بعد الاحتجاجات الشعبية التي شهدها العراق في عام 2019، والتي عكست تغيراً في القيم والاتجاهات المتعلقة بالمواطنة والمساءلة والمشاركة المجتمعية، الأمر الذي يؤكد الدور الفاعل للعامل السياسي في توجيه مسار التغير الاجتماعي في المجتمع العراقي المعاصر.

د) **التطور الديموغرافي:** يشير إلى التغيرات في التركيبة السكانية للمجتمع، وكيف تؤثر هذه التحولات على البنية الاجتماعية وأنماط الحياة؟ فزيادة أو انخفاض عدد السكان، أو التغير في نسب الفئات العمرية والجنسية يخلق احتياجات جديدة في مجالات التعليم والصحة والعمل والخدمات الاجتماعية، كما أن الهجرة الداخلية والخارجية تسهم في نقل الأفكار والثقافات، وتغيير العادات والتقاليد ما يسرع من وتيرة التغير الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك فإن التحولات في معدلات الولادة والوفاة تؤثر على تكوين الأسر وأنماط العلاقات، فتتغير أدوار الأفراد وتظهر تحديات جديدة تتطلب تعديل السياسات الاجتماعية والاقتصادية لتتكيف مع الواقع السكاني الجديد.

ثامنًا: عوائق التغير الاجتماعي

1. **العوائق الاجتماعية:** يمثل التمسك بالعادات والتقاليد أحد أبرز العقبات أمام التغيير، فالمجتمع بطبيعته يسعى للحفاظ على استقراره ويخشى أن تهز التحولات السريعة روابطه الداخلية، وهذا الخوف قد يؤدي إلى صدامات بين الأجيال أو نزاعات بين طبقات المجتمع

المختلفة، مما يبطئ من وتيرة التغيير ويجعل عملية التكيف أكثر تعقيدًا، وفي المجتمع العراقي، ما تزال بعض العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية تشكل عائقاً أمام بعض مظاهر التغير الاجتماعي، ولاسيما في القضايا المتعلقة بأدوار المرأة واختيارات الشباب وأنماط الحياة الحديثة. كما أدى اختلاف وجهات النظر بين الأجيال حول العديد من القيم والسلوكيات إلى إبطاء تقبل بعض التغيرات الاجتماعية، مما جعل عملية التكيف مع المتغيرات الحديثة أكثر تدرجاً.

2. **العوائق البيئية:** تلعب الظروف الطبيعية دورًا مهمًا في تحديد مدى قدرة المجتمع على التغيير، فالكوارث مثل الجفاف أو الفيضانات أو حتى نقص الموارد الأساسية تعرقل تنفيذ المشاريع التنموية، كما أن البيئات الجغرافية الصعبة تحد من الاتصال والتفاعل بين المجتمعات، ما يبطئ من انتشار الأفكار والتقنيات الجديدة **(الزعبي، دون تاريخ نشر، ص45)** ، وفي العراق، أسهمت مشكلات شح المياه والتصحر والتغيرات المناخية في إعاقة التنمية في بعض المناطق، كما دفعت أعداداً من السكان إلى الهجرة من المناطق الريفية نحو المدن، الأمر الذي أدى إلى ضغوط سكانية وخدمية إضافية وأثر في مسار التغير الاجتماعي والتنمية المحلية.
3. **العوائق الاقتصادية:** تظهر هذه العوائق عندما تكون الموارد محدودة أو غير كافية لدعم التحولات الاجتماعية، فقلة الاستثمار في التعليم أو البنية التحتية أو التكنولوجيا تعوق تبني أساليب حياة جديدة وتحسين الإنتاجية، إلى جانب ذلك يساهم الفقر والبطالة وغياب فرص التنمية في زيادة مقاومة التغيير، مما يجعل إدخال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية أكثر صعوبة ، وفي العراق، تمثل البطالة وارتفاع معدلات الفقر من أبرز العوائق الاقتصادية أمام التغير الاجتماعي، إذ بلغت نسبة البطالة نحو 15.5% عام 2024، بينما وصلت بطالة الشباب إلى أكثر من 32%، الأمر الذي يحد من فرص الاستقرار الاقتصادي ويؤثر في قدرة الشباب على الاندماج في سوق العمل والمشاركة في عملية التنمية. كما تسهم محدودية فرص العمل وارتفاع معدلات الفقر في إبطاء بعض برامج الإصلاح الاجتماعي والتنموي، خاصة في المناطق التي تعاني ضعف الخدمات والبنية التحتية.
4. **العوائق السياسية:** تعكس هذه العوائق مدى الاستقرار السياسي في المجتمع. فضعف المؤسسات أو هيمنة أنظمة مركزية صارمة قد يقمع أي مبادرة مجتمعية للتغيير. كما أن الصراعات الداخلية والنزاعات بين الفصائل السياسية تؤدي غالبًا إلى تأجيل أو تعطيل برامج التنمية والإصلاح **(عبد المجيد، 2011، ص56)** ، وفي العراق، تعد حالة عدم الاستقرار السياسي وتكرار الخلافات بين القوى السياسية من العوامل التي تؤثر في تنفيذ برامج التنمية والإصلاح الاجتماعي. وقد انعكس ذلك على كفاءة المؤسسات العامة وسرعة إنجاز المشروعات التنموية، الأمر الذي يحد من قدرة المجتمع على تحقيق التغيير المنشود. ويؤكد ذلك تراجع العراق في بعض مؤشرات الحوكمة والاستقرار السياسي، حيث سجل مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف قيمة سالبة بلغت (-2.16) عام 2023، مما يعكس استمرار التحديات السياسية التي تواجه عملية التنمية والتغير الاجتماعي.

المحور الثالث: المقاربات النظرية في تحليل التغير الاجتماعي

أولًا: النظريات الكلاسيكية

1. نظرية التطورالاجتماعي

تقوم النظرية التطورية على فكرة أن المجتمعات تسير في مسار محدد سلفًا تمر عبر مراحل يمكن التعرف عليها وتحليلها وبعض المفكرين ركزوا على عنصر واحد في الحياة الاجتماعية أو الثقافية مثل الاقتصاد أو الأسرة، لتحديد هذه المراحل، فمثلاً اعتقد البعض أن المجتمع بدأ بمرحلة الصيد، ثم الرعي، فزراعة الأرض، بينما ركز آخرون على تطور الأسرة، معتبرين تحوّلها من الأسرة المشاعية إلى الأسرة الأمومية، ثم إلى الأبوي نموذجًا للتقدم الاجتماعي **(رشوان، 2008، ص85)**، كما مال بعض التطوريين للنظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي والثقافي وتحديد المراحل بشكل كلي ومنها إسهامات (هربرت سبنسر) الذي يرى المجتمع ككائن حي يخضع لقوانين التطور الطبيعية، حيث تتطور المؤسسات تدريجيًا لتعكس التعقيد المتزايد والتخصص في الحياة الاجتماعية، وهو ما صاغه في مفهوم "البقاء للأصلح" اجتماعيًا **(رشوان، 2008، ص55)**. من جهته اهتم لويس هنري مورغان بدراسة تطور الثقافة والمجتمع عبر أشكال الملكية والعلاقات الأسرية، فصنف المجتمعات إلى بدائية، وبدائية عليا، ومتحضرة، معتمدًا على الأسرة أو الملكية كمقياس للتقدم، مؤكدًا أن التطور التكنولوجي يرتبط دائمًا بتحولات الأسرة والدين والنظام السياسي **(زايد و علام، 2006، ص78)**. في السياق العراقي المعاصر نرى انعكاس هذه النظرية في التحولات الاقتصادية والاجتماعية، حيث انتقل المجتمع من اقتصاد زراعي تقليدي إلى نمط اقتصادي أكثر تعقيدًا، مع تأثير واضح على أنماط الأسرة والبنية الاجتماعية تحت تأثير التغيرات السياسية والاجتماعية الحديثة.

2. نظرية الدورة الاجتماعية

يعتبر (ابن خلدون) من أصحاب التغير الدائري والذي قدم تصورًا فريدًا عن المجتمع باعتباره يشبه الفرد في دورة حياته، يمر بمراحل الولادة والنمو والشيخوخة، وعمر الدولة عادةً ما يمتد إلى ثلاث أجيال، أي حوالي 120 سنة، تمر بدورات متكررة تشبه دورة الحياة البيولوجية **(العمر، 2004، ص34)**:

أ) **مرحلة النشأة والتكوين:** تمثل هذه المرحلة البداية، حيث يعيش الأفراد حياة بسيطة تقتصر على الضرورات المعيشية ويتميز المجتمع في هذه المرحلة بخشونة الحياة، وبسالة أفراده، كما تكثر العصبيات والتماسك القائم على الانتماءات القبلية أو العشائرية.

ب) **مرحلة النضج والاكتمال:** مع مرور الزمن يتحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة، ومن الشظف إلى الازدهار والخصب، إذ تنتقل السلطة تدريجيًا من التشارك العام إلى التركيز في شخص أو أسرة أو أمة محددة، بعد أن كانت عامة ومتاحة للجميع في هذه المرحلة يبدأ المجتمع في اكتساب مظاهر التنظيم السياسي والاقتصادي، ويظهر التقدم في مختلف جوانب الحياة.

ج) **مرحلة الهرم والشيخوخة:** تصل المجتمعات في هذه المرحلة إلى قمة الحضارة والترف، فتتضاءل قيمة الشدائد السابقة وتختفي العصبيات القديمة ويسيطر النعيم والراحة على الحياة اليومية، ويظهر الحماية والدفاع كجزء من النظام المستقر، لكن هذا الرفاه غالبًا ما يقود إلى حالة من الاستكانة، وفساد الأخلاق، وضعف الدولة، ما يمهد لانحلال المجتمع

وانحداره نحو مرحلة الاضمحلال، التي تمثل نهاية دورة الحياة الاجتماعية وتصل بالمجتمع إلى الهرم.

أما أوزفلد سبنجلر فقد قدم في كتابه "سقوط الغرب وانهيار الغرب" تصورًا للحضارات على أنها كائنات حية تمر بمراحل متتابعة: الشباب، ثم الرشد، ثم الشيخوخة، ودرس سبنجلر سبع حضارات محاولًا استكشاف عوامل صعودها وهبوطها، فلاحظ أنها جميعًا مرت بمراحل متشابهة من الإنشاء والنمو والنضج، قبل أن تبدأ مرحلة الانحدار، وبالمثل كما يولد الإنسان بسرعة ويصل إلى ذروة نضجه—ما يسميه بالعصر الذهبي—ثم يشيخ ويموت، تمر المجتمعات بمثل هذه الدورة الطبيعية. وقد طبق سبنجلر هذا النموذج على تطور المدينة الغربية **(محسن، 1982، ص523)**. من جانبه رأى أرنولد توينبي أن المجتمعات تمر من مرحلة بدائية إلى مرحلة حضارية ويرجع كل التغيرات التي تشهدها الحضارات إلى العامل الديني الذي قد يتخذ أحيانًا طابعًا ثوريًا أو تقدميًا محدثًا تغيرات واسعة في المجتمع، كما أكد توينبي على أهمية العوامل البيئية والمادية في دفع المجتمعات نحو الانتقال والتغيير، واعتبر أن نشوء الحضارات كان نتيجة لرغبة الإنسان في مواجهة التحديات الصعبة والتغلب على الظروف والمواقف المعقدة **(العمر، 2004، ص227)**.

3نظرية البنائية الوظيفية

يعد عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز أبرز من طور الفكر الوظيفي ورأى المجتمع كنسق متكامل يتألف من أربعة أنساق أساسية: النسق العضوي، نسق الشخصية، المجتمع نفسه، والثقافة. وداخل هذا النسق الكبير، ينقسم المجتمع إلى أربعة أنساق فرعية تشمل الاقتصاد، السياسة، الروابط المجتمعية، ونظم التنشئة الاجتماعية، وفي تصور بارسونز يعيش المجتمع في حالة توازن مستمر؛ فحتى عند حدوث تغيرات، لا يفقد خصائص توازنه الداخلي، لأن التوازن عنده ديناميكي، يسمح للمجتمع بامتصاص التغيرات ودمجها داخل بنيته، ويمكن تمييز نوعين من التغير الاجتماعي وفق هذا المنظور:

أ) **التغيرات قصيرة المدى:** وهي التغيرات التي تظهر نتيجة عوامل داخلية مثل الاختراعات والأفكار الجديدة، أو عوامل خارجية مثل تغير الصفات الوراثية للسكان، أو الحروب، أو التغيرات في استغلال الموارد الطبيعية. هذه التغيرات قد تهز حالة التوازن، مسببة توترات في العلاقات بين مكونات النسق الاجتماعي.

ب) **التغيرات بعيدة المدى:** وهي تحولات واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة، وفسرها بارسونز من خلال مفهوم العموميات التطورية، أي التجديد البنائي الذي يستمر ويخلق بدوره تجديدات إضافية. هذه التطورية البنيوية هي التي تقود التحولات الكبرى، مثل تحول المجتمعات البدائية إلى مجتمعات وسيطة بفضل ظهور نسق الشرعية الثقافية والتدرج الاجتماعي، ثم تحول المجتمعات الوسيطة إلى مجتمعات حديثة مع ظهور النقود والأسواق والبيروقراطية والقانون والديمقراطية **(علي، 2014، ص378)**.

أما دوركايم، فقد ركز على فكرة التطور الاجتماعي المستمر معتبرًا أن المجتمعات تتحرك من البسيط إلى المعقد، فقد قسم المجتمع الإنساني إلى مجتمعات بسيطة ومركبة مع توضيح طبيعة التغير في البنى الأساسية بما يشمل أنماط العلاقات والسلوك، وتطور العادات والتقاليد،

وانتقال السلطة من العرف إلى القانون الرسمي، وفي مرحلة التضامن الميكانيكي يكون المجتمع متجانسًا فكريًا وأدبيًا، والعلاقات الاجتماعية مشبكة بالروابط القرابية الصارمة، مع شعور جمعي قوي يقيد حرية الفرد. ومع انتقال المجتمع إلى مرحلة التضامن العضوي يصبح أكثر تخصصًا وتعقيدًا، تعتمد العلاقات على المصلحة الفردية والمهنية، ويتضاءل أثر الروابط القبلية **(الجولاني، 2004، ص100)**.

في حين يرى باريتو في نظرية التوازن الاجتماعي أن التوازن في المجتمع يشبه التوازن في الاقتصاد، لكنه أكثر تعقيدًا، لأنه يشمل أفعالًا غير عقلانية لا تتبع دائمًا المنطق، فالتوازن الاجتماعي يتحقق من خلال إلغاء القوى المتقابلة، ما يحافظ على الانسجام بين النظام والترادف، في حين يظل عدم التوازن ممكنًا ويخلق اضطرابًا. وقد أوضح باريتو أن الاقتصاد الخالص يشبه الميكانيكا في بعض جوانبه، لكنه يختلف عن التقاليد الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن النماذج الاقتصادية غالبًا ما تبنى على معادلات بسيطة لتحديد التوازن، بينما التوازن الاجتماعي أكثر تعقيدًا ويتيح وجود نماذج حقيقية لعدم التوازن **(رشوان، 2001، ص55)**. في ضوء هذه الآراء والأفكار يمكن تحليل المجتمع العراقي المعاصر كنموذج حيث تظهر تحولات واسعة في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وتغير في أنماط العلاقات، وأدوار جديدة للفرد والمؤسسات، ما يعكس الدينامية والتعقيد الذي يميز المجتمعات الحديثة.

3. نظرية ما بعد الحداثة

تعتبر نظرية ما بعد الحداثة أحد الاتجاهات الفكرية التي ظهرت كرد فعل نقدي للتحولات العميقة التي شهدتها المجتمعات الحديثة، فقد جاءت لتعيد النظر في العديد من الافتراضات التي قامت عليها الحداثة، مثل الإيمان المطلق بالعقلانية، والتقدم العلمي المستمر، وإمكانية تفسير الواقع من خلال نظريات شاملة ومتماسكة، ومن هذا المنطلق تناول عالم الاجتماع (ويليام أوتش) هذه التحولات مركزًا على العلاقة بين التغيرات الفكرية والتحولات الاجتماعية، ويؤكد (أوتش) أن ما بعد الحداثة ليست مجرد مرحلة فكرية، بل تمثل نمطًا جديدًا من التنظيم الاجتماعي والثقافي والمعرفي فقد شهد المجتمع المعاصر انتقالًا تدريجيًا من مجتمع صناعي يعتمد على الإنتاج المادي إلى مجتمع قائم بشكل أساسي على المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا، وهو ما أحدث تغيرات جوهرية في طبيعة العمل والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية لم يعد العمل يعتمد فقط على الجهد البدني أو الإنتاج الصناعي، بل صار يرتبط بالمهارات الفكرية والتكنولوجية ما أحدث تحولًا كبيرًا في طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومع هذا التحول برزت أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي تقوم على التواصل الرقمي وانتقال المعرفة بسرعة عبر الحدود الجغرافية. وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بشكل غير مسبوق **(محمد، 2011، ص41)**. ومن جهته يشير أوتش إلى أن من أبرز مظاهر ما بعد الحداثة هي سيولة القيم الاجتماعية فقد توقفت القيم والمعايير عن أن تكون ثابتة كما في المجتمعات التقليدية، وأصبحت تتغير بوتيرة متسارعة تبعًا للتحولات الثقافية والتكنولوجية، ولا يمكن فصل هذه التغيرات عن دور وسائل الإعلام الحديثة وشبكات الاتصال العالمية، التي ساهمت في تسريع تداول الثقافة بين المجتمعات المختلفة، ونتيجة لذلك ظهرت أنماط ثقافية هجينة تمزج بين عناصر محلية وعالمية في الوقت نفسه، ما يعكس الطابع المعقد والمتعدد

الأبعاد للمجتمعات المعاصرة، كما أن مفهوم الهوية الاجتماعية شهد تحولًا كبيرًا؛ فالفرد في المجتمع ما بعد الحداثي لم يعد مرتبطًا بهوية واحدة ثابتة، بل أصبح قادرًا على الانتماء إلى أكثر من ثقافة أو جماعة اجتماعية في الوقت ذاته، بحسب السياق الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه **(محمد، 2011، ص42)**.

4. النظرية السيكولوجية الاجتماعية

تركز هذه النظرية على دور الفرد في عملية التغير الاجتماعي، وعلى الأثر الذي تتركه الأفكار والقيم التي يحملها الأفراد في تغيير أنماط الحياة ومسارها، فالأفراد ليسوا مجرد متلقين للتغير، بل هم فاعلون فيه وفي الوقت نفسه يتأثرون به، وبحسب هذه النظرية تعد العوامل النفسية والاجتماعية هي المحرك الأساسي للتغير الاجتماعي، ومن أبرز رواد هذه النظرية عالم الاجتماع ماكس فيبر الذي رأى أن الرأسمالية الصناعية نشأت نتيجة حالة نفسية محددة ظهرت في أوروبا الغربية خلال القرن السادس عشر، والتي ارتبطت بالانتشار الواسع للنزعة البروتستانتية، وقد ساهمت هذه النزعة في تشكيل ما أطلق عليه فيبر "روح الرأسمالية" من خلال تعزيز التفكير العقلاني المنظم، حيث أصبحت العقلانية قاعدة أساسية في الحياة الاجتماعية، ولم تقتصر هذه النزعة على تعزيز التفكير العقلاني فقط، بل حملت معها قيمًا مثل الأمانة والشرف والتقشف، ما خلق دافعية قوية للعمل والإنجاز والسعي وراء الربح. في المقابل، عززت هذه القيم النفور من الحياة المليئة بالملذات والترف، وهو ما ساعد على تكوين روح الرأسمالية التي ترتكز على السعي الدائم لتحقيق وتعظيم الربح، كما أن هذه النزعة العقلانية أعطت الفرد أهمية كبيرة في المجتمع وجعلت المهنة والعمل نوعًا من الواجب المقدس أو العبادة، ما أسس لبذور الفكر الرأسمالي التي تستمر في التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية **(سرحان، 1981، ص318)**.

ثانيًا: النظريات المعاصرة للتغير الاجتماعي

1. نظرية النظام الاجتماعي

تستند نظرية النظام الاجتماعي التي ارتبطت بأعمال تالكوت بارسونز ونيكلاس لومان، إلى رؤية المجتمع بوصفه شبكة مترابطة من الأنظمة التي تعمل بانسجام نسبي، كما لو كان كائنًا حيًا متكاملًا، كل جزء فيه يؤدي وظيفة محددة للحفاظ على استقرار الكل. انطلق بارسونز من منظور وظيفي بنيوي يرى أن أي نظام اجتماعي يحتاج إلى تحقيق أربعة متطلبات أساسية: التكيف مع البيئة المحيطة، تحقيق الأهداف، التكامل بين عناصر النظام، والحفاظ على النمط الثقافي والقيمي، وعليه فإن التغير الاجتماعي لا يحدث عشوائيًا، بل عندما تواجه هذه الأنظمة تحديات جديدة تدفعها لإعادة تنظيم نفسها، مع الحفاظ على تماسكها العام **(الحسن، 2005، ص48)**. أما نيكلاس لومان، فقد أخذ الفكرة خطوة أبعد ورأى أن المجتمع ليس مجرد وحدة متكاملة واحدة، بل مجموعة من أنظمة الاتصال المستقلة نسبيًا كالنظام السياسي، الاقتصادي، القانوني، التعليمي فكل منها يعمل وفق قواعده الخاصة ويعيد إنتاج نفسه من خلال تفاعلاته الداخلية، ومن هذا المنطلق يصبح التغير الاجتماعي نتاجًا للتفاعل المعقد بين هذه الأنظمة، إذ أن أي تحول في نظام واحد ينعكس على الأنظمة الأخرى**(فريدة، 2020، ص10)**.

2. نظرية الحداثة المتأخرة

تسلط نظرية الحداثة المتأخرة، التي ارتبطت بأعمال أنتوني جيدنز وأولريش بيك، الضوء على التحولات العميقة التي شهدتها المجتمعات الصناعية الحديثة تحت تأثير العولمة والتكنولوجيا والتغيرات الثقافية السريعة. حيث يرى جيدنز أن المجتمعات الحديثة دخلت مرحلة جديدة تتسم بالانعكاسية الاجتماعية، أي قدرة الأفراد والمؤسسات على مراجعة سلوكياتهم وممارساتهم باستمرار في ضوء المعلومات الجديدة، كما أن الحداثة المتأخرة أدت إلى تفكك البنى التقليدية مثل العائلة الممتدة والمؤسسات المعتادة، مما منح الأفراد حرية أكبر في تشكيل هوياتهم الاجتماعية، لكنه في الوقت نفسه زاد من شعورهم بعدم اليقين، من جهته قدم أولريش بيك مفهوم "مجتمع المخاطر"، مؤكدًا أن المجتمعات الحديثة تواجه أنواعًا جديدة من المخاطر الناتجة عن التقدم الصناعي والتكنولوجي مثل التلوث البيئي والأزمات الاقتصادية والأوبئة العالمية التي لم تعد محصورة جغرافيًا، بل باتت ذات طابع عالمي، وتشير هذه النظرية إلى أن الحداثة أعادت توزيع المخاطر بين جميع فئات المجتمع، فلم تعد مقتصرة على الفئات الفقيرة أو المتخلفة، بل شملت الجميع **(Alexis, 2006, p.123)**.

3. نظرية الشخصية المجددة

ركز إيفرت هاجن على دور المجددين في تحريك عجلة التغير الاجتماعي، معتبرًا أن المجتمعات التقليدية تتسم بالجمود وقلة الابتكار، حيث يعيش الأفراد ضمن أنماط ثابتة للمكانة الاجتماعية، تحد من قدرتهم على التجديد والتفكير النقدي. ويرى هاجن أن التغير الاجتماعي يبدأ من الشخصيات القادرة على الابتكار والانفتاح على الخبرة، والتي تتحدى الوضع الراهن وتبتكر حلولًا جديدة للمشكلات القائمة، وهذه الشخصيات، بحسب هاجن، لا تنشأ عشوائيًا، بل تتشكل في بيئات اجتماعية محددة مثل الأسرة وأنماط التنشئة الاجتماعية—وتبدأ بظهور جماعات صغيرة تتبنى قيم الابتكار والفضول، فتبدأ تدريجيًا في تحدي البنى التقليدية، مما يؤدي إلى تحول المجتمع من حالة التسلطية إلى حالة الابتكار، عبر عمليات تدريجية من الانسحاب والتجديد **(بدوي، 2018، ص30)**.

4. نظرية التفاعل الرمزي

ترى نظرية التفاعل الرمزي أن المجتمع لا يكون ثابتاً أو جاهزاً بشكل مسبق، بل يتشكل باستمرار من خلال تفاعل الناس مع بعضهم. فعندما يتواصل الأفراد، فهم لا ينقلون المعلومات فقط، بل يعطون للأشياء معاني جديدة ويغيرون المعاني القديمة، وهذا ما يؤدي إلى تغير العادات والقيم الاجتماعية مع مرور الوقت، ومن هذا المنظور يمكن فهم تصرفات الإنسان على أنها ناتجة عن الطريقة التي يفسر بها المواقف التي يمر بها، وليس فقط بسبب الضغوط الاجتماعية أو الاقتصادية. ويعد جورج هربرت ميد من أهم العلماء الذين تحدثوا عن هذه الفكرة فقد ركز على أن الإنسان يكون صورته عن نفسه من خلال تعامله مع الآخرين واستخدامه للغة في التواصل معهم، ويرى ميد أن شخصية الإنسان لا تتكون منذ ولادته بشكل كامل، بل تتشكل تدريجياً من خلال تجاربه وعلاقاته الاجتماعية، كما أشار إلى أن التغير في المجتمع يحدث عندما تتغير المعاني التي يعطيها الناس للأشياء في حياتهم اليومية، ومع التطور التكنولوجي وظهور وسائل التواصل الاجتماعي، ظهرت طرق جديدة للتواصل بين الناس، وهذا أثر على العلاقات الاجتماعية، فعلى

سبيل المثال أصبح مفهوم الصداقة مختلفاً عمّا كان عليه في الماضي، حيث أصبح التواصل عبر الإنترنت جزءاً أساسياً من حياة الكثير من الناس، وهذا ساهم في تغيير شكل العلاقات الاجتماعية وطبيعة التفاعل بين الأفراد **(لطفي والزيات، 1990، ص89)** .

ومن العلماء المهمين أيضاً هربرت بلومر، وهو الذي استخدم مصطلح "التفاعل الرمزي" وقد طور أفكار ميد ووضح أن الناس يتعاملون مع الأشياء حسب المعاني التي يعطونها لها، وأن هذه المعاني تتكوّن من خلال تفاعلهم مع الآخرين، كما يمكن أن تتغير مع الوقت، ومن خلال ذلك أوضح أن التغير الاجتماعي يحدث عندما يعيد الناس تفسير أدوارهم في المجتمع، فمثلاً تغيرت أدوار المرأة والرجل في الأسرة والعمل في المجتمعات الحديثة، وأصبحت هذه الأدوار أكثر مرونة بسبب تغير أفكار الناس وتوقعاتهم، وكما ساهم العالم إرفنغ جوفمان في شرح هذه النظرية من خلال دراسته للحياة اليومية فقد شبه المجتمع بالمسرح، حيث يؤدي كل شخص دوراً معيناً أمام الآخرين ويحاول أن يظهر بصورة معينة وساعدت أفكاره في فهم الطريقة التي يحاول بها الناس تكوين انطباع جيد عن أنفسهم أثناء تعاملهم مع الآخرين **(عبد المعطي، 2005، ص76).**

المحور الرابع: الواقع الاجتماعي العراقي ومظاهر التغير الاجتماعي فيه

أولاً: التغير في البنية الأسرية والقيمية

شهد المجتمع العراقي خلال العقود الأخيرة تحولات اجتماعية عميقة انعكست بصورة مباشرة على بنية الأسرة ووظائفها الاجتماعية. فقد اتجهت الأسرة العراقية تدريجياً من نمط الأسرة الممتدة، التي تضم عدة أجيال وأقارب ضمن إطار سكني واجتماعي واحد، إلى نمط الأسرة النووية التي تقتصر على الوالدين والأبناء. ويرتبط هذا التحول بجملة من العوامل، أبرزها التوسع الحضري والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، فضلاً عن النزوح الناتج عن الحروب والأزمات السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق. وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل العلاقات الأسرية وتقليص حجم الأسرة، بما انعكس على طبيعة الأدوار الاجتماعية التقليدية داخلها. وتشير الدراسات إلى أن نسبة السكان الحضريين في العراق ارتفعت من نحو (25%) عام 1930 إلى أكثر من (71%) عام 2020 نتيجة التحضر والهجرة الداخلية، الأمر الذي أسهم في تغيير أنماط السكن والعلاقات الاجتماعية والأسرية .(Hassan, 2023, p. 5)

كما أسهم الانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية في إضعاف بعض آليات الضبط الاجتماعي التقليدي التي كانت تمارسها الأسرة الكبيرة، حيث كانت الرقابة الاجتماعية تستند إلى سلطة كبار السن وشبكة القرابة والتفاعل اليومي بين أفراد العائلة. ومع تقلص حجم الأسرة واتساع النزعة الفردية بفعل التحضر والعولمة، تراجعت قدرة الأسرة على فرض المعايير الاجتماعية التقليدية، وأصبحت عملية التنشئة الاجتماعية أكثر تأثراً بالمؤسسات الحديثة ووسائل الإعلام والتكنولوجيا الرقمية. وفي هذا السياق تشير دراسة حول الأسرة والعولمة في بغداد إلى أن التحولات الاجتماعية والتكنولوجية بعد عام 2003 أسهمت في إعادة تشكيل العلاقات الأسرية وتقليل مستويات الترابط التقليدي بين الأقارب، مع بروز أنماط أكثر فردية في التفاعل الاجتماعي (قنبر، 2018، ص 214) .

وتؤكد الأدبيات الحديثة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن التحضر والهجرة يرتبطان بتراجع حضور الأسرة الممتدة وصعود الأسرة النووية، نتيجة التغيرات الاقتصادية

ومتطلبات الحياة الحضرية الحديثة، الأمر الذي أدى إلى تغير وظائف الأسرة التقليدية وإعادة توزيع أدوارها الاجتماعية والتربوية.(Aref & Khodr, 2022, p. 4) .

ثانياً: التغير في أدوار المرأة ومجال التعليم

شهد المجتمع العراقي خلال العقود الأخيرة تحولاً ملحوظاً في أدوار المرأة الاجتماعية والتعليمية، إذ لم يعد دورها مقتصراً على المجال الأسري التقليدي، بل امتد ليشمل المشاركة الأكاديمية والمهنية في مؤسسات التعليم وسوق العمل. وقد ارتبط هذا التحول بارتفاع مستويات التعليم بين النساء واتساع فرص الالتحاق بالتعليم العالي، فضلاً عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي فرضتها عمليات التحديث والتحضر. وأسهمت هذه المتغيرات في تعزيز حضور المرأة داخل الجامعات والمؤسسات الحكومية والقطاعات المهنية المختلفة، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل مكانتها الاجتماعية وزيادة مساهمتها في عملية التنمية المجتمعية. وتشير الدراسات إلى أن المرأة العراقية حققت تقدماً ملحوظاً في التعليم العالي خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة الإناث في مؤسسات التعليم العالي نحو (44%) من إجمالي الطلبة في الجامعات العراقية، وهو مؤشر يعكس اتساع فرص التعليم الأكاديمي أمام النساء وتزايد إقبالهن على الدراسات الجامعية والعليا (الأنصاري وإحسان، 2013، ص 14) .

كما شهدت المؤسسات التعليمية والجامعية توسعاً في مشاركة المرأة في المجال الأكاديمي والتدريسي، إذ أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن الهيئات التدريسية النسوية تشكل ما يقارب (41%) من إجمالي أعداد التدريسيين في الجامعات الحكومية والأهلية، فضلاً عن تولي النساء مناصب أكاديمية وإدارية مهمة مثل رئاسة الجامعات وعمادات الكليات ورئاسة الأقسام العلمية، مما يعكس تطور حضور المرأة في مواقع صنع القرار الأكاديمي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2024) .

وفي مجال العمل المهني، ازدادت مساهمة المرأة العراقية في قطاعات التعليم والصحة والإدارة والخدمات، مدفوعة بارتفاع مستوياتها التعليمية وحاجات سوق العمل المتزايدة. وقد أظهرت دراسة ميدانية أُجريت في محافظة النجف أن غالبية النساء العاملات يمتلكن مؤهلات جامعية أو دبلوماً عالياً، إذ بلغت نسبة الحاصلات على شهادة البكالوريوس (41.6%) والدبلوم (36.6%)، وهو ما يدل على العلاقة الوثيقة بين التوسع التعليمي للمرأة وزيادة اندماجها في الحياة المهنية (الهاشناوي وعبد الله، 2025، ص 11) .

ورغم هذا التقدم، ما تزال مشاركة المرأة في سوق العمل العراقي تواجه تحديات اجتماعية وثقافية واقتصادية متعددة، تتمثل في القيود المرتبطة بالأدوار الجندرية التقليدية وضعف الفرص المهنية في بعض القطاعات. ومع ذلك، تؤكد الدراسات الحديثة أن ارتفاع مستويات التعليم بين النساء أسهم في تعزيز طموحاتهن المهنية وزيادة حضورهن في المجالات الأكاديمية والإدارية والصحية، الأمر الذي يعكس تغيراً تدريجياً في النظرة المجتمعية لدور المرأة ومكانتها في المجتمع العراقي المعاصر .(Iman et al., 2022, p. 3)

ثالثاً: التغير في أنماط الاستهلاك والتفاعل الرقمي

شهد المجتمع العراقي خلال العقدين الأخيرين توسعاً ملحوظاً في استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أسهم في إحداث تغيرات جوهرية في أنماط الاستهلاك والتفاعل

الاجتماعي، ولاسيما بين فئة الشباب. فقد أصبحت المنصات الرقمية فضاءات رئيسة للتواصل وتبادل المعلومات وتشكيل الاتجاهات والقيم الاجتماعية، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية تتجاوز الحدود التقليدية للأسرة والجماعة المحلية. وأصبح الشباب أكثر انخراطاً في شبكات افتراضية متعددة المصادر، الأمر الذي أتاح لهم التعرض لأفكار وثقافات وأنماط حياة متنوعة انعكست على سلوكهم الاستهلاكي وتصوراتهم الاجتماعية (UNDP, 2023, p. 18).

ويمكن تفسير هذه التحولات في ضوء **النظرية التفاعلية الرمزية** التي ترى أن الأفراد يبنون معانيهم الاجتماعية من خلال التفاعل المستمر مع الآخرين واستخدام الرموز والدلالات المشتركة. فوسائل التواصل الاجتماعي لا تمثل مجرد أدوات تقنية للتواصل، بل تعد بيئة رمزية ينتج من خلالها الأفراد صورهم الذاتية وهوياتهم الاجتماعية عبر المنشورات والصور والتعليقات والتفاعلات الرقمية. ووفقاً لهذا المنظور، فإن الشباب العراقي أصبح أكثر ميلاً إلى إعادة تشكيل هويته الاجتماعية من خلال التفاعل الرقمي واكتساب معانٍ وقيم جديدة قد تختلف عن القيم التقليدية السائدة في البيئة الاجتماعية المحلية.(Blumer, 1969, p. 2) كما أسهمت المنصات الرقمية في إعادة تشكيل أنماط الاستهلاك الاجتماعي والثقافي، حيث أصبح الاستهلاك مرتبطاً بالرموز والدلالات الاجتماعية التي تعكس المكانة والهوية والانتماء أكثر من ارتباطه بالحاجات المادية المباشرة. فالمؤثرون الرقميون والإعلانات الإلكترونية وأنماط الحياة المعروضة عبر المنصات الاجتماعية تؤثر بصورة متزايدة في اختيارات الشباب وسلوكهم الاستهلاكي. وتشير دراسات حديثة إلى أن الاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي في المجتمعات العربية يرتبط بتغير الاتجاهات القيمية وأنماط التفاعل الاجتماعي، وبعزز النزعة الفردية والانفتاح على أنماط ثقافية عالمية جديدة.(Abbas & Al-Janabi, 2022, p. 74)

كما إن التحول الرقمي لم يقتصر على تطوير وسائل الاتصال فحسب، بل أصبح عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل القيم والعلاقات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك لدى الشباب العراقي، وهو ما يتوافق مع افتراضات النظرية التفاعلية الرمزية التي تؤكد أن المعاني الاجتماعية تتكون وتُعاد صياغتها باستمرار من خلال التفاعل الإنساني والرموز المتداولة داخل المجتمع.

الخاتمة:

في ضوء ما تم عرضه وتحليله حول التغير الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، يتضح أن هذه الظاهرة تمثل جانبًا طبيعيًا وضروريًا من حياة المجتمعات الإنسانية، وأن فهمها وتحليل عواملها يعد أمرًا حيويًا لصياغة سياسات فعالة تحقق التنمية والاستقرار الاجتماعي. ويمكن تلخيص أبرز الاستنتاجات والتوصيات كما يلي:

أولًا: الاستنتاجات

1. التغير الاجتماعي ظاهرة مستمرة ترافق تطور المجتمعات عبر مختلف المراحل التاريخية، ولا يمكن فصلها عن الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة.
2. يسهم التطور التكنولوجي بشكل كبير في تسريع وتيرة التغير الاجتماعي، مؤثرًا في أنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية والتفاعلات اليومية.

3. تلعب العولمة دورًا محوريًا في تعزيز التبادل الثقافي والاقتصادي بين المجتمعات، ما يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة من الثقافة والسلوك الاجتماعي.
4. يشمل التغير الاجتماعي جميع أبعاد المجتمع: الاقتصادية والثقافية والسياسية والتعليمية والأسرية، مما يعكس شمولية تأثيراته.
5. قد ينطوي التغير الاجتماعي على تحديات مثل ضعف بعض القيم التقليدية، وزيادة الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وظهور أشكال جديدة من الصراعات المجتمعية.
6. قدمت النظريات السوسيولوجية المختلفة تفسيرات متعددة لظاهرة التغير الاجتماعي، ما يعكس تعقيد أبعاده وتنوع العوامل المؤثرة فيه.
7. التغير الاجتماعي أوسع من مفهوم التقدم الاجتماعي؛ إذ قد يسير نحو التطور أو التراجع حسب الظروف المحيطة بالمجتمع.
8. يسهم التغير الاجتماعي في إعادة تشكيل الأدوار الاجتماعية داخل المؤسسات المختلفة، مثل الأسرة والتعليم والعمل، مؤثرًا على التوازن بين الأدوار التقليدية والمتطلبات الحديثة.
9. يعتمد نجاح المجتمعات في مواجهة التغير الاجتماعي على قدرتها في التوازن بين المحافظة على الهوية الثقافية ومواكبة التحديث والتطور.
10. يمثل فهم التغير الاجتماعي وتحليل عوامله أساسًا لصياغة سياسات تنموية تحقق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

ثانيًا: التوصيات

1. تعزيز دور المؤسسات التعليمية في إعداد الأفراد لمواجهة التحولات الاجتماعية والتكنولوجية المعاصرة.
2. دعم البحث العلمي والدراسات الاجتماعية لرصد مظاهر التغير الاجتماعي وتحليل آثاره المستقبلية.
3. تبني سياسات تنموية متكاملة تراعي الجوانب الاجتماعية إلى جانب الجوانب الاقتصادية.
4. العمل على تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية المحافظة على الهوية الثقافية مع الانفتاح على الثقافات الأخرى.
5. تطوير البرامج التربوية التي تسهم في تنمية القيم الاجتماعية الإيجابية وتعزيز روح المواطنة والانتماء.
6. تفعيل دور وسائل الإعلام في نشر الوعي الاجتماعي وتسليط الضوء على قضايا التغير الاجتماعي وآثاره.
7. دعم المؤسسات الاجتماعية في مواجهة المشكلات الناتجة عن التحولات الاجتماعية المتسارعة.
8. تشجيع التعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لمعالجة التحديات الاجتماعية المعاصرة.
9. الاهتمام بتأهيل القوى العاملة وتطوير مهاراتها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل الحديث.

10. إجراء دراسات مستقبلية تهدف إلى استشراف اتجاهات التغير الاجتماعي ووضع خطط استراتيجية للتعامل معها بفاعلية.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر العربية

1. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري (1988): لسان العرب، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر.
2. أبو شاور، منير إسماعيل وآخرون (2010): دراسات في الجغرافية الديمغرافية (السكانية)، عمان، الأردن، مكتبة المجتمع العربي للطباعة وللنشر.
3. أحمد، عمرو (2021): صناعة التغيير، الرياض، المملكة العربية السعودية، شركة آفاق المعرفة للنشر والتوزيع.
4. إستيتية، دلال ملحس (2008): التغير الاجتماعي والثقافة، عمان، الأردن، دار مجدلاوي للطباعة والنشر.
5. الأنصاري، نزار عبد المطلب، وإحسان، نادية. (2013). المرأة في التعليم العالي في العراق (2008-2012). مجلة العلوم السياسية، (47)، 1-25.
6. بدوي، أحمد زكي (1982): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان، بيروت، مكتبة لبنان للطباعة والنشر.
7. بدوي، أم الخير (2018): التغير الاجتماعي رؤية نظرية) مجلة التغير الاجتماعي، العدد الخاص، الجزائر.
8. بلعيد، محمد وعبد الباسط، هويدي (2022): مرتكزات التغير الاجتماعي ونظرياته المفسرة وعوائق تطبيقه على المجتمعات العربية (المجتمع الجزائري نموذج) قراءة نقدية، مجلة المجتمع والمعرفة، المجلد(5)، العدد(2)، الجزائر.
9. بوخدوني، صبيحة (2015)، التغيير الاجتماعي في الأسرة الجزائرية دراسة إحصائية و تحليلية، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد (30)، الجزائر.
10. الجولاني، فادية عمر (2004): التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
11. الجوهري، محمد وآخرون (1995): دراسات في التغير الاجتماعي، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر.
12. حجازي، محمد فؤاد (1978): التغير الاجتماعي، القاهرة، مصر، مطبعة النبوي للطباعة والنشر.
13. الحسن، إحسان محمد (2005): النظريات الاجتماعية المتقدمة، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
14. الحسن، إحسان محمد وآخرون (2001): علم الاجتماع والفلسفة، بغداد، العراق.
15. حسن، عبد الباسط (1964): التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي، القاهرة، مصر، مكتبة القاهرة الحديثة للنشر والتوزيع.
16. حسين، علي كاظم. (2024). التحولات الاجتماعية في العراق وانعكاساتها على ميول طلبة المرحلة الإعدادية. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، 16(3)، 564-585.

17. الخشاب، مصطفى (1977): دراسة المجتمع، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية للطباعة والنشر.
18. الدقس، محمد عبد الحميد المولى (2005): التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، الأردن، عمان، دار مجدلاوي للطباعة والنشر.
19. الدقس، محمد عبد الحميد المولى (2005): التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن، دار مجدلاوي للطباعة والنشر.
20. الربيعي، أحمد حسن (2020): التغير الاجتماعي مفهومه أنواعه ونظرياته عوامله مراحله معوقاته وأثاره، بابل، العراق، مؤسسة دار الصادق الثقافية للطباعة والنشر.
21. رشوان، أحمد عبد الحميد أحمد (2008): التغير الاجتماعي والمجتمع، مصر، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع.
22. زامل، يوسف عناد (2010): سوسيولوجيا التغير قراءة مفاهيمية في ماهية التغير واتجاهاته الفكرية، مجلة كلية التربية، المجلد (8)، العدد (1)، جامعة واسط، العراق.
23. زايد، أحمد (2000): التغير الاجتماعي، القاهرة ، مصر، مكتبة القاهرة الحديثة للطباعة والنشر.
24. زايد، أحمد وعلام، اعتماد (2006): التغير الاجتماعي، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر والتوزيع.
25. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (2001): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، الكويت، وزارة الإرشاد والأنباء للطباعة والنشر.
26. الزعبي، محمد (بلا سنة نشر): التغير الاجتماعي، بيروت، لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر.
27. زعيمي، مراد (2004): علم الاجتماع رؤية نقدية، الجزائر، جامعة منتوري قسطنطينية للطباعة.
28. سرحان، سمير مرسي (1981): في اجتماعيات التربية المعاصر، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
29. سلطان، سوزان أكرم وآخرون (2011): المؤسسات التربوية كمنظمات متصلة، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية للطباعة والنشر.
30. الشخبي، علي السيد (2009): في اجتماعيات التربية، عمان، الأردن، دار الفكر للتوزيع والنشر.
31. شكري، علياء وآخرون (1979): قراءات معاصرة في علم الاجتماع، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، مصر، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر.
32. شمس الدين، عبد الرحمن (2024): القيم بين الثبات والتغير في المجتمعات العربية، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.
33. صابر، محي الدين (1962): التغير الحضاري لتنمية المجتمع، مصر، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر.
34. طبال، لطيفه (2012): التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(4)، العدد(8)، الجزائر.
35. الطنوبي، محمد عمر (1996): التغير الاجتماعي، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف للطباعة والنشر.

36. العاني، عبد اللطيف، والعمر، معن خليل (2005): المشكلات الاجتماعية، عمان، الأردن، دار الشروق للطباعة والنشر.
37. عبد المجيد، حنان محمد (2011): التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، المعهد العالي للفكر الإسلامي للطباعة والنشر.
38. عبد المعطي، عبد الباسط (2015): نظريات علم الاجتماع، القاهرة، مصر، دار المعرفة الجامعية للتوزيع والنشر.
39. عثمان، إبراهيم وقبس، النوري (2009): التغير الاجتماعي، القاهرة، مصر، الشركة العربية للتسويق والنشر.
40. عثمان، عدنان مجيد (2011): التغير الاجتماعي وأساليب التنشئة، بيروت، لبنان، دار المعرفة للنشر والتوزيع.
41. عزيز، باكزاد نزاد، وحسين، أرام إبراهيم (2025): دور التغير الاجتماعي في تغير القيم دراسة تحليلية، مجلة الجامعة العراقية، المجلد(73)، العدد (10)، بغداد، العراق.
42. علي، حيدر إبراهيم (1985): التغير الاجتماعية والتنمية مدخل نظري، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الإمارات للخدمات الثقافية والفنية للنشر والتوزيع.
43. علي، محمد علي (2014): تاريخ علم الاجتماع، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع.
44. العمر، معن خليل (2004): التغير الاجتماعي، عمان، الأردن، دار الشروق للطباعة والنشر.
45. العنبكي، فارس (2025): سوسيولوجيا القيم وتحولات المجتمع، بغداد، العراق، دار الحكمة للطباعة والنشر.
46. عودة، محمود (1989): أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، الكويت، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.
47. غنيم، السيد رشاد (2008): التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر.
48. غنيم، السيد رشاد (2008): التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر.
49. غيث، محمد عاطف (1962): التغير الاجتماعي والتخطيط، القاهرة، مصر، دار المعارف للطباعة والنشر.
50. فريدة، نوادري (2020): النظريات السوسيولوجية الحديثة، محاضرة في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
51. الفقيه، عبد العاطي والجيلاني، الشيخ أحمد (2020): مقاربات مفاهيمية نظرية في سوسيولوجيا التغير الاجتماعية، مجلة دراسات اجتماعية، المجلد(4)، العدد(1)، الجزائر.
52. قنبر، فاضل ياسين. (2018). الأسرة العراقية بين قيود التنشئة وحرية العولمة: دراسة ميدانية في مدينة بغداد. مجلة الآداب، جامعة بغداد، 127(1)، 209-228.

53. كرسنه، أمينة حسان، التغير الاجتماعي ودوره في تغيير القيم داخل المجتمع، مجلة المصباح في علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، المجلد(3)، العدد (2)، الجزائر.
54. لطفي، طلعت إبراهيم، والزيات، كمال عبد الحميد (1990): النظرية المعاصرة في علم الاجتماعي، القاهرة، مصر، دار الغريب للنشر والتوزيع.
55. لطفي، عبد الحميد (2012): علم الاجتماع، ط1، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
56. ماكيفر، روبرت وبيج، وتشارلز بيج (1974):: المجتمع، ترجمة د. علي أحمد عيسى، مصر، مكتبة النهضة المصرية للطباعة والنشر.
57. محسن، عبد الباسط محمد (1982): علم الاجتماع، القاهرة، مصر، مكتبة غريب للتوزيع والنشر.
58. محمد ، محمد علي وآخرون (1974): دراسات في التغير الاجتماعي، الإسكندرية، مصر، دار الكتب الجامعية للطباعة والنشر.
59. محمد، عبد العزيز جابر(2011): عوامل التغيير الاجتماعي في المنظور الإسلامي، بيروت، لبنان، الدار العالمية للنشر والتوزيع.
60. مصلح، الصالح (2002): التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، الأردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
61. معمري، الحبيب (2010): التغير الاجتماعي ورهانات العولمة، فاس، منشورات دار ما بعد الحداثة للطباعة والنشر.
62. معوض، سهير أحمد سعيد (2009): علم الاجتماع الأسري، القاهرة، مصر، مركز التنمية الأسرية للطباعة والنشر.
63. منصور، حسن عبد الرزاق (2013): بناء الأنسان، عمان، الأردن، دار أمواج للنشر والتوزيع.
64. ميشيل، دينكن (1980): معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، بغداد، العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.
65. ناصر، إبراهيم عبد الله (2011): علم الاجتماع التربوي، ط1، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
66. نخبة من اللغويين (1972): المعجم الوسيط، القاهرة، مصر، مجمع اللغة العربية للنشر والطباعة.
67. النكلاوي، أحمد (1968): التغير والبناء الاجتماعي، القاهرة، مصر، مكتبة القاهرة الحديثة للطباعة والنشر.
68. النوري، قيس (1969): محاضرات في علم الاجتماع (التغير الاجتماعي)، النجف، العراق، مطبعة النعمان للطباعة والنشر.
69. هادي، حسام صبار، والعكيلي، عدنان عناد غياض. (2021). الأبعاد الجغرافية لظاهرة الهجرة السكانية في العراق بعد عام 2003. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، 2(45)، 267-289.
70. يونس، الفاروق زكي (1974): التغير الاجتماعي، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

ثانيًا: المصادر الأجنبية

1. Alexis Trémoulinas.(2006). Sociologie des changements sociaux. La découverte. Paris.

2. Guy Rocher (1968): le changement social, Introduction à la sociologie générale, Ed H.M.H, Paris.
3. Hobhouse, L.T. (1996): Social Development; its nature and conditions; George Aller and Unwin. Ltd., London.
4. Mitchell G. Duncan (1968) : A dictionary of : sociology, Lontdlege & Kegan paul. London.
5. Giddens, A. (1991). Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age. Cambridge: Polity Press.
6. Beck, U. (1992). Risk Society: Towards a New Modernity. London: Sage Publications.
7. United Nations Development Programme (UNDP). (2023). Iraq Human Development Report 2023. New York: UNDP.
8. World Bank. (2023). Iraq Climate and Development Report. Washington, DC: World Bank.
9. World Bank. (2023). Worldwide Governance Indicators: Political Stability and Absence of Violence/Terrorism. Washington, DC: World Bank.
10. International Organization for Migration (IOM). (2023). Iraq Displacement and Mobility Overview 2023. Baghdad: IOM.

Social Change in Contemporary Societies (Iraqi Society as a Model): Theoretical Approaches to Analysis and Interpretation

Assist Lect. Hadeel Sajid Matar

College of Arts - University of Babylon

art.hadeel.sajed@uobabylon.edu.iq

Keywords: Change, Social Change, Society, Social Structure, Iraqi Society

Summary:

This study addresses the phenomenon of social change in contemporary societies, which represents one of the most complex and influential sociological processes shaping the structure and functions of society. Iraqi society is employed as an analytical and interpretative model to examine this phenomenon. The study seeks to conceptualize social change, identify its dimensions and fields, and analyze the most prominent theoretical perspectives that attempt to explain it. These perspectives include functionalism , theories of modernity and postmodernity, and symbolic interactionism.

The research adopts a descriptive-analytical methodology supported by a comparative approach, relying on the analysis of relevant sociological literature and previous studies. The objective is to identify areas of convergence and divergence among the different theoretical interpretations of social change.

The findings indicate that social change constitutes a continuous and dynamic process resulting from the interaction of internal and external economic, cultural, political, and technological factors. Furthermore, the acceleration of change in contemporary societies is closely associated with globalization and rapid technological advancement. The study also reveals that developing societies encounter specific challenges related to balancing the requirements of modernization with the preservation of cultural identity.

The study concludes by emphasizing the necessity of adopting an integrative analytical framework capable of interpreting social change in a manner that supports social development and enhances societal stability.